الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب -عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

عنوان الموضوع:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990- 2022

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

إعداد الطالبتين :

- بن طحرور نعيمة
- باي زكوب سماح

إشراف الأستاذة:

طويل مريم

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
بن حدو أمينة	أستاذة محاضرة "ا"	رئيسا
طويل مريم	أستاذة محاضرة "ا"	مشرفا
بوحسون إيمان	أستاذة محاضرة "ا"	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

التشكرات

سم الله الرحمن الرحيم

"وفوق كل ذي علم عليم، يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات "

نحمد الله تعالى ونشكره على نعمه وحسن عونه ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين

عليه صلوات ربي وسلامه.

نتقدم بالشكر إلى الأستاذة الفاضلة "طويل مريم" التي أشرفت علينا إعترافا بجميلها أولا قبولها الإشراف على مذكرتنا ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها طيلة مدة الإنجاز.

و شكرا أيضا للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتصحيحه وإفادتنا بعلمهم.

و نتقدم بأسمى آيات الشكروالإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

و أخيرا نسأل الله أن يزيدنا فهما صالحا ويرزقنا العلم النافع وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير

و الحمد لله من قبل ومن بعد.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني للوصول إلى هذه المرحلة

إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله اللذان شجعاني للإستمرار..

إلى أختي العزيزة "كريمة "...

إلى كل الأحباب والأصدقاءخاصة.. إلى صديقتي "العابدي لمياء"

ب.نعيمة

الإهداء

الشكر والحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل..

إلى الذين ترعرعت بين أحضانهما حفظهما الله "أبي وأمي "

إلى قرة عيني ومصدر قوتيأختاي "آلاء"، "غفران"

إلى ملجئي أختي الغالية خلود وفقها الله

إلى كل من مد لي يد المساعدة في مسيرتي العلمية "أحبابي وأصدقائي"

ب.سماح

الملخص:

باعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للنمو الإقتصادي من خلال زيادة رؤوس الأموال والقدرات الإنتاجية للدول تسعى معظم الدول النامية إلى استقطابه للإستفادة من مزاياه في نقل رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا،تتناول هذه الدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنميةالإقتصادية في الجزائر خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي (1990 – 2022) باستخدام منهج ARDL وتوصلت إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر ضئيلة ما يستلزم اتخاذ إجراءات جدية لتحسين مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال أهمها دعم الإستقرار الإقتصادي والتحكم في معدلات التضخم،القضاء على البيروقراطية وتقديم تسهيلات إدارية وتحفيزات ضريبية دون إهمال ضرورة تطوير القطاع الإستثماري المحلي لمواجهة المنافسة وحماية الإقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الاجنبي المباشر ، النمو الإقتصادي ، ARDL.

Abstract:

This study examines the impact of foreign direct investment (FDI) on economic development in Algeria during the period of economic liberalization (1990-2022), using the ARDL method. FDI is considered a vital source of economic growth as it increases capital stock and productive capacities, prompting most developing nations to attract it to leverage its benefits in capital, expertise, and technology transfer. However, the study finds that FDI inflows into Algeria have been minimal, necessitating serious measures to improve the investment climate and business environment. Key recommendations include supporting economic stability, controlling inflation rates, eliminating bureaucracy, providing administrative facilitations, and offering tax incentives.

Additionally, it stresses the importance of developing the local investment sector to enhance competitiveness and protect the national economy.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	
تشكرات	
إهداء	
الملخص:	
فهرس المحتويات:	
قائمة الجداول:	
قائمة الأشكال:	
المقدمة :	أ
لفصل الأول: الإطار النظري الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية	
تمهيد:	1
المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي:	2
المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر:	2
المطلب الثاني: أنواع محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:	8
المطلب الثالث: دوافع وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:	11
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الإقتصادية:	12
المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الإقتصادية :	12
المطلب الثاني: متطلبات والسياسات ونظريات التنمية الإقتصادية:	16
المطلب الثالث :تمويل ومقاييس وعقبات التنمية الإقتصادية:	23

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:	28
المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر:	29
المطلب الثاني: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر :	31
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر :	33
خلاصة الفصل:	37
الفصل الثاني:دراسة قياسيةلأثر الإستثمارالأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر	
المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:	40
المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة:	40
المبحث الثاني: نمذجة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة	42
المبحث الثالث: إختبارات صلاحية النموذج	46
خلاصة الفصل:	48
الخاتمة:	50
التحقق من فرضيات الدراسة:	51
قائمة المراجع والمصادر:	53
الملاحق:	57

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة نمو الإستثمار الأجنبي المباشر مع التجارةالدولية والناتج الداخلي الخام بدول العالم بالنسبةالمئوية	06
02	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة 1990-2022	33
03	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر فترة (2001-1993)	33
04	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشرفترة (2002-2016)	34
05	تحديد فترة الإبطاء المثلى	42
06	اختبار جذر الوحدة بواسطة إختباري(ADF)و(PP)	43
07	اختبار الحدود	44
08	منهجية تصحيح الخطأ	45
09	اختبار الإرتباط التسلسلي	46
10	اختبار التجانس	46
11	اختبار الطبيعة	47

قائمة الأشكال :

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990-2022)	**31**
02	التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2015-2020)	**36**
03	الإختبارات الهيكلية	**48**

المقدمة :

في ظل التطور الحالي المتسارع للإقتصاد العالمي أصبح من الصعب على الدول النامية الحفاظ على إقتصادياتها وتطويرها في مختلف القطاعات إعتمادا كليا على مقوماتها المحلية وذلك بسبب حاجتها إلى مواهب مهنية والتكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال الضخمة يمكن أن توفرها لها الأسواق العالمية.

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم السبل التي يمكن أن توفر للدول النامية مصادر تمويلية ومشاريع تساهم في دعم نموها الاقتصادي مما يسمح لها من الإستفادة من مزايا إنفتاحها على الإقتصاد العالمي رغم المخاطر التي تواجهها بسبب صعوبة مواجهة المنافسة وضرورة تطوير الإستثمارات المحلية بالموازاة مع فتح المجال للإستثمارات الأجنبية لتجنب التبعية الكلية للإقتصاد الخارجي.

تسعى الجزائر بإعتبارها من الدول النامية التيإنتهجت سياسة الإنفتاحالإقتصادي منذ 1990 من أجل جذب رؤوس الأموالوالإستثمارات لدعم التنميةالإقتصادية،حيث قامت بتحسين المناخ الإستثماري وذلك بتطوير البنية التحتية والموارد البشرية وتوفير القوى العاملة، بالإضافة إلى ذلك الترويج للإستثمار وذلك بإنشاء وكالة وطنية للترويج له، توفير الدعم المالي والفني على القطاعات المستهدفة على التجارة الخارجية وتعزيز التعاون الدولي. إلا أنه لا يساهم إلى يومنا هذا في تنويع القطاعات الإنتاجية ودعم النمو الإقتصادي مما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

- ما هو أثرالإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990 – 2022؟

حيث تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهمية الإستثمار الأجنبي في دعم الاقتصاد المحلي للدول؟
- ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الإقتصاد الجزائري؟
- ما هي سبل ومزايا تطوير الإستثمار الأجنبي في الجزائر؟

تعتمد الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الفرضية الثانية: ساهمت الآليات المتبعة في الجزائر في تحفيز وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

يهدف البحث إلى:

- التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي.
- قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- استنتاج طرق تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقديم بعض التوصيات وإبراز أهمية تطبيق ذلك من أجل الإستفادة من أحد مزايا العولمة وهي تدفق رؤوس الأموالوالإستثمارات الأجنبية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتمد اختيار موضوع الدراسة على أسباب علمية متعلقة بطبيعة التخصص الذي يندرج في إطار العلوم الماليةوبناءا على اتفاق العديد من الدراسات السابقة على ضرورة تحسين المناخ الإستثماري الجزائري وتنويع مصادره وأهمية الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية التي تساهم في جذب رؤوس الأموال والخبرات لدعم القطاع الإنتاجي في الجزائر من اجل تحقيق الإكتفاء الذاتي والتخفيف من استيراد السلع من الخارج على أمل تقديم قيمة مضافة إلى الأبحاث الوطنية والدولية التي تسعى لتطوير بلدنا وتحقيق التنمية.

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة إيجاد حلول لتطوير وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نظرا للمزايا التي يحققها بالنسبة للإقتصاد.

منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي في جميع المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة إضافة إلى المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية التي تهدف لقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي بإستعمال برنامج EVIEWS 10.

هيكل البحث:

تمت هيكلة البحث كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية

يتطرق الفصل النظري من خلال ثلاث مباحث إلى مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته وأنواعه ومحدداته وواقعه في الجزائر خلال فترة الدراسة كما يتناول عموميات حول التنمية الإقتصادية وواقعها في الجزائر.

الفصل الثاني:

يعتمد الفصل التطبيقي على نمذجة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لتحليل السلاسل الزمنية.

الدراسات السابقة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وسعيا منا لإثراء الحقل المعرفي قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات لتفادي تكرار وتحقيق التكامل معها، حيث تم التطرق للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، ونذكر منها:

دراسة بشير هارون بعنوان" **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر وسنغافورة**"،أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة باتنة1، 2022، والتي حاول الباحث فيها تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر وسنغافورة خلال الفترة (1990- 2018)، من خلال نموذج ARDL باستعمال برنامج EVIEWS توصلت الدراسة إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي في الجزائر وهذا لضعف تدفقاته وتمركزها في قطاع وحيد وهو قطع المحروقات، بالإضافة إلى مناخ الإستثمار في الجزائر يبقى من بين المعوقات والقيود التي تكبح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة رفيق نزاري والدكتور هارون الطاهر بعنوان " **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدامإختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL** " ،جامعة بسكرة، 2016، والتي تم فيها التعرف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر

بالإعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة (1980- 2012) بإستخدام منهجية قياسية حديثة معروفة باسم ARDL،حيث كشفت نتائج الدراسة عن مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الإقتصادي والتي تدل على وجود أثر موجب ومعنوي لمتغير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي.

دراسة ساحلي جميلة، مجاهد سيدي أحمد تحت عنوان" **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر**" خلال الفترة 2000-2019. حاول الباحث فيها دراسة أثر الإستثمار الأجنبي وذلك بإستخدام مقاربة الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL), فأكدت هذه الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين الإستثمار الأجنبي مباشر والنمور الإقتصادي وعدم وجود علاقة معنوية بينهما على المدى القصير والذي يرجع سببه إلى أن الإستثمار يحتاج وقت أطول وعوامل كثيرة تسمح بنقل الأثر الإيجابي لإقتصاد البلدالمضيف.

دراسة غضابنة ليلية بعنوان" **الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر**"،سنة 2019،تهدف هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة طويلة الأجل بين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الحقيقي الوارد والنمو الإقتصادي الحقيقي لإقتصاد الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1996 إلى 2017 بتطبيق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات المبطئة الموزعة ARDL باستعمال برنامج EVIEWS، حيث أكدت هذه الدراسة القياسية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة كما أظهرت وجود علاقة نسبية إيجابية ذات اتجاه واحد من النمو الإقتصادي نحو الإستثمار الأجنبي الحقيقي في الأجل القصير.

دراسة مبارك الناصر, دراجي عيسى بعنوان" **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر**" سنة 2022، سعت هذه الدراسة للبحث عن أثر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019 باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وقد برهنت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الإقتصاديوالإستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات الأخرى حيث إن كل زيادة في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة في معدل النمو بنسبة 0.011% مع وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

دراسة قادم فاطمة بعنوان " **قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للجزائر**" خلال الفترة 1970 إلى 2018، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الإقتصادي في الجزائر وذلك باستعمال مقاربة اختبار الإنحدار الذاتي الموزع ARDL، وقد أظهرت النتائج المحصل عليها إلى وجود علاقة طردية بين كل من الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي على المدى الطويل وأشارت إلى عدم وجود ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرين.

دراسة محمد شويكات وسارة الزعيتري سنه 2019 **بعنوان " العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL"** خلال الفترة 1990 إلى 2017. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك على المدى الطويل، وبينت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، بينت نتائج اختبار ARDL إن للإستثمار الأجنبي المباشر تأثير سلبي وغير معنوي على معدلات النمو في الجزائر خلال فتره الدراسة.

دراسة عيسى صولح, سمير حفاصي وسعد أولاد العيد، بعنوان " دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعةARDL"،جامعة الأغواط ،سنة 2020، والتي تهدف إلى معرفه تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980- 2018، وهذا باستخدام نموذجARDL، وأوضحت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد وفق منهج الحدود، إلى وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي والنمو الإقتصادي على المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بينهما.

دراسة الباحث Nezzar، سنة 2019، بعنوان " **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر"** خلال الفترة 1980- 2017، باستخدام نموذجARDL, حيث أثبتت النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك اثر إيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بنسبة 0.03% على المدى القصير وبنسبة0.07 %على المدى الطويل وهذا راجع إلى سياسة الحكومة التحفيزية لجلب المستثمرين.

Drissamira, OuahraniAbdelkrim, "**The Impact of Direct Investment on Economic Growth:Empirical Evidence from algeria (1990–2021)** " University of Ain temouchent, 2023

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر بناءً على بيانات سنوية تغطي الفترة (1990-2021). للقيام بذلك، نستخدم إطار التكامل المشترك للإنحدار الذاتي الموزع (ARDL)،أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين المتغيرات، وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر نتيجة لتوجيه معظم هذه الإستثمارات نحو القطاع الإستخراجي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية

تمهيد:

يعتبر الإستثمارالأجنبي المباشر من قنوات ووسائل تمويل التنميةالإقتصادية التي أفرزتها العولمة وظاهرة الإنفتاح على الأسواق العالمية فهو يلعب دورا هاما في إقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخيلوالمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية كما أنه يحتل أهمية إستثنائية في الدول النامية التي تفاقم الأزمات والموارد الماليةولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة (3) مباحث :

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: عموميات حول التنميةالإقتصادية.

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي:

إن ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر كانت ومازالت تثير إهتمام الباحثين وعلماء القانون، وهذه ظاهرة معقدة نظرا لصعوبة تحديد حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وتعريفه ولذلك لكي نتمكن من تحديد مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر أن نقترح أولا أن يتم التعريف في المفهوم العام للإستثمار الأجنبي المباشر مع التعرف على مكوناته وخصائصه وأهميته(المطلب الأول)، ثم ذكر أنواعه ومحدداته (المطلب الثاني)، بعد ذلك الحديث عن أهم دوافعه وأهدافه في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن الإستثمار هو المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني ذلك أنه يمتص الأموال المكتنزة ويوجهها إلى النشاط الإقتصادي من أجل تلبية الإحتياجات الوطنية المختلفة.

- **مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:**

الإستثمار:

ويختلف مفهوم الإستثمار بإختلاف توجهات الباحث وأفكاره، إلا أن محتواه واحد دائما ،لغويا: الفعل يستثمر مشتق من الفعل ثمره ومعناه يدور حول النتيجة والهدف المنشود المنتظر، فيقال ثمر الشجر أي ظهر ثمره، وثمر الشيء إذ نضج وكمل، وأثمر ماله أي كثر، أما إصطلاحا: فهو" توظيف الأموال في المشاريع الإقتصاديةوالإجتماعيةوالثقافية لتحقيق تراكم من رأسمالي جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تعويض الرأسمال القديم" ويعني أيضا" التضحية بالموارد في الوقت المناسب على أمل جني فوائد مستقبلية على مدى فترة من الزمن مع عوائد مستقبلية أكبر من نفقات الأولية المستخدمة ويعرفها الدكتور محمد مصر بأنها " تلك التضحية برغبة إستهلاكية وليس تأجيلها فقط للحصول على أكبر إشباع مستقبلا".[1]

أما بحسب المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تعرفه على أنه" شراء الأصول التمويلية بواسطة أفراد أو مؤسسات لإستخدامها في إنتاج عائد يتماشى مع المستوى المقابل للمخاطر التي قد تتم مواجهتها خلال

[1] –محمد مطر،إدارة الإستثماراتالإطار النظري والتطبيقات العملية ، عمان، مؤسسة الورا قة للنشر والتوزيع ،2003،ص9.

الإيطار الزمني معين لاحق،[1] من خلال مراجعة تعريف السابقة يتبين أنها تتفق جميعها على أن الإستثمار يتميز بوجود مكونات متعددة تتمثل في العائد المتوقع على الإستثمار والمدة الزمنية من العوامل الرئيسية عند النظر في النتيجة الأساسية لإستثمار الأموال أو الأصول ،ويتأثر نجاح هذا الإستثمار بعوامل مختلفة منها خصائص المشروع والبيئة المحيطة وعنصر المخاطرة ومن خلال التعاريف أعلاه يمكننا أن نعطي تعريفا للإستثمار بشكل عام على أنه" ذلك التوظيف لرؤوس الأموال أو الأصول التي يمتلكها المستثمر أو يحوز على حق إدارتها والتحكم فيها لفترة زمنية محددة بغية الحصول على مكاسب في المستقبل لتعظيم ثروته أو لتجنبه مخاطر يمكنها أن تؤثر على مكانتها المالية.

الإستثمار الأجنبي المباشر:

وفق المنظمات والهيئات الدولية:

يختلف مفهوم الإستثمار الأجنبي من بلد لآخر، لكن المفاهيم المعطاة من قبل المنظمات والهيئة الدولية تعد الأكثر إستعمالا:

حسب صندوق النقد الدولي (IMF): يوصف تعريف الإستثمارالأجنبي المباشر بأنه"تلك العلاقة طويلة الأمد عندما يكتسب المستثمر10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت داخل شركة معينة خارج بلده، بهدف حيازة فوائد الدائمة في المؤسسة مع إمتلاك القدرة على إتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".[2]

منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD): لا يختلف عن التعريف السابق عرف على أنه " هو كل إستثمار يمتلك فيه المستثمر نسبة 10% من حقوق التصويت داخل مؤسسة الإستثمار"[3]

---

[1]–بشير هارون،أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990–2018،أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة2022،1،ص.ص13،12.

[2]–بثينة محمد علي المحتسب ،"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الأردن "،مجلة دراسات العلوم المالية الإدارية ،المجلد36،العدد2 ،الجامعة الأردنية ،عمان،الأردن ،2009،ص ص .316–331.

[3]-OCED,Benchmark definition of forgeindirect investment ,fourth Edution ,Paris,2008,p.48.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): فقط عرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ملكية محددة من الأسهم في رأس المال المشروع أو قوة التصويت، يؤكد المقيم أو المستثمر قوته في التأثير والإدارة في مشروع معين وتوسيع نطاق وصوله إلى بلدان أخرى. [1]

من خلال التعاريف السابقة للمنظمات والهيئة الدولية نرى أنها تشترك في اغلبها على أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على أن يمتلك المستثمر الأجنبي لجزء من الإستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي والاستفادة من حق إتخاذ القرار فيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي فهو صاحب المشروع الإستثماري ويشترط فيه أن يكون متمتعا بجنسية الدولة المضيفة للإستثمار أي الأجنبي عن الدولة التي يقيم فيها المشروع، أما المشروع الإستثماري هو كل مؤسسة مقيمة في إقتصاد محدد يمتلك فيها المستثمر الأجنبي ما نسبته 10%.

من وجهة نظر الإقتصاديين:

يعتبر الدومينيك سالفادور (DOMINIQUE SELVADOR): أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الإستثمار الحقيقي في المصانع والسلع الرأسمالية، حيث يكون إما على شكل إنشاء فرع جديد أو السيطرة على مؤسسة قائمة، يرى الباحث جينغان (M.L.JHINGAN): أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتعلق بالسيطرة على الأصول لرأس المال التي تم إنشاؤها في البلد المضيف ،أما الإقتصادي جون (JOHN DUMMNIG): فإعتبره على أنه الأداة التي ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشاريع، توريد الخبرة التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأسمال البشري، بالإضافة إلى الباحث (عماد أحمد موسى) فيرى أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو " عملية تتضمن قيام كيان مقيم بشراء أصول في بلد آخر بهدف السيطرة عليه وإستخدامها في أنشطته التجارية مثل الإنتاج والتوزيع وغيرها"، في حين قام الباحث (محمد غني)" إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي إستراتيجية يلجأ إليها الأفراد أو الشركات لتوسيع نطاق مواردهم الإقتصادية من خلال إستثمارالأصول في بلدان أخرى مع الامتثال لتشريعات والقوانين المحلية في تلك البلد"

[1]–UNCTAD,World investment Raport:Transnationalcorporation,Extractive industries and devlopment,NewYork and Geneva,2007,p245.

من خلال التعاريف الأخيرة يمكن أن نعرف أن الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إدخال رؤوس الأموال من الخارج إلى بلد آخر يقوم به أفراد أو شركات حكومية أو خاصة في بلد أجنبي، يتم إستخدام هذه الأموال لتوظيف الموارد والأصول بهدف تحسين الإنتاجية والحصول على عوائد مالية مستقبلا.[1]

- **مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر:**

توجد ثلاث عناصر أساسية يتشكل منها الإستثمار الأجنبي المباشر: [2]

- رأس مال حقوق الملكية: يشتمل رأس مال حقوق الملكية على حصص في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة بالإضافة إلى مساهمات في رأس المال مثل توفير الآلات والمعدات.
- العوائد المعاد إستثمارها: تشمل هذه العوائد على نصيب للمستثمرالمباشر (نسبه إشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كالأرباح، ونصيب من عائدات الفروع المحولة إليه، وتعامل العوائد المعاد إستثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.
- رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملة الدين بين الشركات: تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين في ما بين الشركات عملية إقتراض وإقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وإئتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة والمؤسسة التابعة والزميلة أن هذه العناصر الثلاثة المكونة للإستثمار تسير وتراقب من طرف مؤسسة الإستثمار والتي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في إقتصاد بلد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية.

- **خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:**

تتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الإستثمارات أهمها:[3]

- إنخفاض درجة التقلب: إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالإستقرار نسبيا مقارنة ببعض أشكال الإستثمار الأجنبي الأخرى مثل قروض المصارف التجارية أو تدفقات الحافظة الأجنبية ، يعود ذلك إلى طبيعة الإستثمار المباشر الأجنبي التي تتطلب

---

[1]–بشير هارون ،مرجع سبق ذكره ،ص .ص 15–16.

[2]–بن زموري خيرة ،"دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر 2002–2007 "،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،2018،ص.5.

[3]–محمد عبد العزيز ،"الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي "،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الأردن ،2005،ص . ص 19–20.

إستثماراتطويلة الأمد وتفاعل مع السوق المحلية مما يجعل من الصعب الإنسحاب أو تغيير الإستثمار بسهولة ومع ذلك لا يمكن إستبعاد تأثير التغيرات السياسية أو الإقتصادية على هذا النوع من الإستثمار.

- توجيهات الإستثمار الأجنبي المباشر: ويشهد توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم تباينات ملحوظة، حيث تجذب الدول المتقدمة كميات كبيرة من الإستثمار في حين تحصل مجموعة من البلدان النامية أيضا على حصة كبيرة وتشير الأبحاث إلى أن عدد قليل من البلدان المختارة في آسيا وأمريكا اللاتينية تساهم بشكل كبير في هذا الإستثمار.
- معدل الإستثمار الأجنبي المباشر: لقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر نموا كبيرا في العقدين الماضيين مما جعله يكون محل إهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الإقتصادي وجدول التالي يبين التطور السريع في معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع معدل نمو التجارة الخارجية.

جدول رقم (1): مقارنة نمو الإستثمار الأجنبي المباشر مع التجارة الدولية والناتج الداخلي الخام بدول العالم بالنسب المئوية :

سنوات	1985-1981	1990-1986	1995-1991	2000-1996
تدفق الإستثمار الأجنبي	٪0.8	٪24.3	٪15.8	٪36.7
الصادرات العالمية	٪0.1	٪15.8	٪8.7	٪4.2
الناتجالداخلي الخام	٪2.1	٪11.5	٪6.5	٪1.2

Source: Claude pattier, **les multi nationales et la mise en concurrence des salaires**, édition, france, p44.

منذ بداية الثمانينات حتى نهاية الألفية (2000)، شهد تطورات هامة في نمو الإستثمار الأجنبي المباشر جميع أنحاء العالم حيث إنتقل النمو الإستثمار الأجنبي المباشر من 4.9 ٪ سنة 1980 ليصل إلى19 ٪ سنة 2000.

-إنالتجارةالدولية تكون مبنية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث كانت صادرات الفروع الأجنبية سنة 2001 تقدر ب 35% منإجماليالصادرةالعالمية.[1]

- **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:**

تعددت أهمية الاستثمارات الأجنبيةالمباشرةبالنسبةلإقتصاديات الدول المضيفة ونذكر منها ما يلي:

هو وسيلة لإمداد الدول بما تحتاجه من موارد مالية لتلبية إحتياجاتها في تنفيذ خطوطها التنموية[2] .

تساهم في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم إستثمارها في قطاعات إنتاجية مما يسمح بتقليص الفجوةالتمويليةلمحليةالناتجة عن إنخفاض المدخرات المحلية .

للإستثماراتالأجنبية الفضل في إيقاف عملية إستنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان النامية.[3]

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر تمويلا في معناه الحقيقي وذلك من خلال إتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج لإقامة الإستثمار .

تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في سعر صرف العملات الأجنبية : من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذي يساهم في إستقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم[4].

تحقق الإستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدولة المضيفة من رفع قدرات التشغيلية وتحسين مستوى الأجور المورد المالي الخارجي.[5]

---

[1]– البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ،2000،ص 37.

[2]–بامحمد نفيسة ،تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI ،مذكرة ماجستير،جامعة وهران ،2015،ص.07.

[3]–محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره ،ص 31-32.

[4]–نعيمة العربي ،"اهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر "،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ،مجلد 08،عدد01،2022،ص 384.

[5]–ا.بوشقيفة حميد ،د.مويسى مروة،" الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "،مجلة مينا للدراسات الإقتصادية ،مجلد 01،عدد 02،2018،ص 156.

المطلب الثاني: أنواع محددات الإستثمار الأجنبي المباشر:

- **أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:**

يمكن تقديم عدة أنواع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفق معايير مختلفة كالتالي:

- **تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر حسب المعيار الملكية:**

الإستثمار المشترك(joint venture):[1] هو مشروع أعمال يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين ، وفقا لتعريف تريبسترا"terpestra "، يتضمن هذا النوع من الإستثمار إقامة عملية إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية، حيث تمتلك الشركة الدولية دورا مهما في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون أن تمتلك السيطرة الكاملة عليها.

وبناء على تعاريف السابقة الذكر للإستثمار المشترك يمكن القول أنه ينطوي على جوانب التالية:

– إتفاق طويل الأجل بين الطرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف.

– إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي تحويل هذه الشركات إلى شركة إستثمار مشترك.

– إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام او الخاص.

- **الإستثمارات المملوكة بالكامل المستثمر الأجنبي:**[2] وتعتبر من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وذلك لعدة أسباب تقوم هذه الشركات بإنشاء فروع لإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من الأنشطة الإنتاجية أو الخدماتية في الدول المضيفة.

ومن بين الأسباب التي تجعل هذا الإستثمار مفضلا:

---

[1]–سعيدي يحي،" تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "،أطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ،2006–2007،ص 65.

[2]–بن زموري خيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص 8.

التوسع الدولي: يمكن للشركات متعددة الجنسيات الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع النطاق عملياتها من خلال الإستثمار في مشاريع تمتلكها في دول أخرى.

توجيه الإستثمارات: يمكن للشركات توجيه إستثمارات بشكل كامل وفقا لإحتياجاتها وإستراتيجياتها دون الحاجة إلى موافقة شركاء آخرين.

السيطرة الكاملة: يتيح الإستثمار المملوك بالكامل المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على العمليات وإتخاذ القرارات دون تدخل الشركاء المحليين.

- **الشركات المتعددة الجنسيات**: هي شركة أم تسيطر على عدد كبير من المشاريع في عدة دول مختلفة، تتميز هذه الشركات بإمتلاكها لمجموعة كبيرة من الموارد المالية والبشرية وتطبيقها لإستراتيجية المشتركة، تحظى هذه الشركات بأهمية كبيرة في الإقتصاد العالمي وتعتبرإحدىالعوامل الرئيسية في تميز المجموعات المتعددة الجنسيات، حيث تستبعد الشركات التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار، كما تعتبر من العوامل الهامة في هذا تحديد طبيعة النشاطات الخارجية للمجموعة حيث تستبعد من نطاق المجموعات المتعددة الجنسيات الشركات التي تقوم بالتصدير فقط هذا إذا كانت تمتلك فروعا أجنبية للبيع.[1]
- **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**:

حسب تقرير الأونيكتد الصادر سنة 1998 و2003 حددت ثلاثة أصناف لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر: المحددات الإقتصادية السياسية ومحددات قانونية.

المحددات الإقتصادية: تعتبر المحددات الإقتصادية ذات أهمية كبيرة عند إختيار موقع الإستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:[2]

حجم السوق: يعتبر عنصر حيوي في جذب الإستثمارات الأجنبية، حيث يؤثر بشكل كبير على إستراتيجيات المستثمرين عندما يكون السوق كبيرا يتطلب ذلك إستثمارات أولية كبيرة لتلبية الطلب المتزايد مما

---

[1]–اسماء فزاني ،" دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية بالدول النامية –حالة الجزائر –"،مذكرة ماستر ،جامعة ام بواقي ،2013/2012،ص.20.

[2]–شريط زينة ،محروق بشرى ،" محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "،مذكرة ماستر ،جامعة ميلة ،2020/2019،ص.29-30.

يقلل من التكاليف ويزيد من الأرباح المتوقعة بالتالي تنخفض التكاليف الإنتاجية وتزداد الربحية، مما يجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وبهذا النمط تعمل الحكومات على تبني السياسات التشجيعية لتعزيز النشاط الإقتصادي وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

البنية التحتية: تردي البنية التحتية للإقتصاد كالطرق ووسائل النقل والمواصلات يمثل تحديث لهذا الإستثمار وبالعكس حينما تتوفر للبلد بنية تحتية متكاملة.[1]

معدل النمو الإقتصادي: عندما يكون معدل النمو مرتفعا يقود إلى تحفيز الإستثمار في حين إذا كان منخفضا فيقوم بتقييد الإستثمار.[2]

كما توجد عده عناصر أخرى والتي تصف ضمن المحددات الإقتصادية والتي لها تأثير هام على الإستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في رأس المال البشري، سعر الصرف، درجة الإنفتاح على العالم الخارجي،الحوافز الضريبية،السياسة النقدية.

المحددات السياسية:

الإستقرار السياسي: يعد عامل مهم لجلب الإستثمارات، حيث يرتبط هذا العامل السياسي بمخاطر سياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي، كلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة كلما كان حافزا لزيادة تدفقات الإستثمارات.[3]

المحددات القانونية:

إن تبني الدولة لإستراتيجيات قانونية ومسايرة للتطورات الدولية تعتبر حافزا للإستثمار الأجنبي، وهذا يوفر إطار تشريعي وتنظيمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة ويعد هذا الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم

---

[1]–د. عدنان مناتي صالح ،"دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية "،كلية بغداد،2013،ص 262.

[2]–د. عدنان مناتي صالح ،نفس المصدر السابق ،ص 261

[3]–بو لرباح غريب ،" العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر " ،مجلة الباحث عدد 10،2012،ص 103.

كافة أوجه النشاط الإقتصادي بما في ذلك الإستثمار الأجنبي المباشر، الكيان الحاكموإذا كان محكما وغير معقد فيشكل دافعا قويا للمستثمر الأجنبي.[1]

المطلب الثالث: دوافع وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:

- **دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:**

دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر تشير إلى العوامل والمحركات التي تدفع الشركات والمستثمرين إلى الإستثمار في الأسواق الخارجية عن طريق إنشاء مشاريع جديدة أو شراء حصص، وتختلف دوافع الإستثمار الأجنبي من مستثمر إلى آخر وهي:

الوصول إلى أسواق جديدة وذلك لتسويق المنتجات وتوسيع قاعدة العملاء.

توفير الموارد الطبيعية يمكن أن يدفع توفر الموارد الطبيعية المتاحة في بعض البلدان إلى إستثمار الشركات في تلك البلدان الإستفادة من الموارد.

توسيع الإنتاج وتحقيق الإقتصاديات في التكلفة أي خفض تكاليف الإنتاج من خلال إستثمار الشركات في الخارج والإستفادة من تكاليف العمالة المنخفضة أو البنية التحتية المتاحة.

الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وهذا يعزز من قدرتها على التنافس على مستوى عالمي.[2]

- **أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر:**

أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بحسب المستثمر والشركة والظروف الإقتصادية والإستراتيجية ويمكن تلخيصها في ثلاث أهداف أساسية هي:

هدف إقتصادي: تهدف الشركات المستثمرة إلى تحقيق عوائد مربحة من إستثماراتها في الدول المضيفة عن طريق الإستفادة من المزايا التنافسية التي تتوفر في تلك الدول وهذه المزايا تشمل: تكاليف العمالة المنخفضة والوصول إلى الموارد الطبيعية، التسهيلات المالية والضريبية.

---

[1]– بو لرباح غريب ،نفس المرجع السابق،ص 103-104.

[2]–د. حاتم فارس طعان ،"الإستثمار أهدافه ودوافعه ،جامعة بغداد ،2006، ص 10.

هدف سياسي: يقوم على تقوية العلاقة السياسية للبلد المضيف للإستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الإستثمار، وبهذا التدخل والتأثير في قراراته وإتجاهاته السياسية ويعتبر الجانب السياسي أحد أهم العوامل التي تؤثر في إتخاذ القرارات الإستثمارية مثل طبيعة النظام السياسي والإستقرار السياسي بوجه عام في الدولة.

هدف بيئي: نقل عمليات التصنيع والإنتاج إلى الدول المضيفة بهدف تخفيف من تأثيرات البيئية على البلد الأم وغالبا ما تتجه الدول المتقدمة إلى الدول النامية للإستثمار بسبب فرض الحكومات المتقدمة القوانين الصارمة لمنع التلوث البيئي.[1]

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الإقتصادية:

عمليةالتنميةالإقتصادية تتطلب تخطيطا واسعا وتنسيقا فعالا لإستغلال الموارد المتاحة، وبإعتبارالإنسانكمسؤول عن هذا التخطيط الذي يمثل جزءا أساسيا من عمليةالتنمية حيث يساهم في توجيه هذه الموارد بشكل أنسب لتحقيق الأهدافالإقتصاديةوالإجتماعيةالمعينة ،ولكن هذا لا يعني أن نتجاهل دور الإمكانياتالمادية في عمليةالتنمية لذلك تسعى وتطمح كل الدول إلى التقدم والتطور نحو الأفضل رغم إختلاف وتباين ذلك السعي والظروف المحيطة به وإن كانت هناك دول قليلة قد بلغت مستويات تطورية متقدمة إقتصادياوإجتماعيا وتكنولوجيا فإن هناك دولا كثيرة لم تكمل حتى ضروريات الحياةالكريمةللإنسان وبالتالي عليها بدل جهود مضاعفة لذلك ،وهو ما يعني حاجتها الملحة لتحقيق التنمية.[2]

المطلب الأول : مفاهيم حول التنمية الإقتصادية :

- **ماهيةالتنميةالإقتصادية:**

إختلفت وجهة النظر بين المفكرين والإقتصاديين والباحثين حول شرح موحد لمصطلح التنمية الإقتصادية ويرجع هذا التضاد بينهم إلى التوجهات الفكريةالمختلفة ولكنهم حاولوا إيجاد قاسم مشترك لمعظم التعاريف والذي يشمل بأن التنمية ترتكز على جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز مفهوم النمو الإقتصادي حيث عرفها"ويلنسكي" مفرقا بينهما فيقول: التنمية الإقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الإقتصادي أي إزدياداإجماليا في إنتاج السلع والخدمات بأسرع من نمو السكان، فالنمو الإقتصادي هو أهم عنصر منفرد في

[1] -www.Equiti.com/ae-at/newsroom/articles/forgein-direct-investment-1.

[2]-عبد القادر محمد عطية ،"إتجاهات حديثة في التنمية " ،دون طبعه ،الدار الجامعية ،مصر 2003 ،ص 09.

التنمية الإقتصادية وهو أساسي لها إلاأن النمو وان كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الإقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها. [1]

وتعرف بأنها " العملية التي بمقتضاها يجري الإنتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذريةوالجوهرية في البنيان الإقتصادي.[2]

على غرار من النمو الإقتصادي تنطوي التنمية الإقتصادية على حدود تغير في هيكل توزيع الدخل وتغيير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمةللأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في متوسط الدخل الحقيقي لفترة زمنية معينة وهذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلةالأجل تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والتغير الهيكلي في الإنتاج. [3]

وبالرغم من إختلاف التعاريف فإن جوهر التنمية هو تطوير النشاط الإقتصادي من حيث الإنتاج بصفة خاصة فهي تعبر عن مجموعة من السياسات التي يتبعها مجتمع ما لأنها ليست منهجا واحدا، وتساهم هذه التدابير في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من حيث زيادةالإنتاج الصناعي والخدمات ورفع الدخل للفرد لذلك من الضروري العمل على تطوير مختلف النشاطات التي تساهم في بناء النمو الإقتصادي.

- **أهداف التنمية الإقتصادية:**

للتنمية الإقتصادية عدة أهداف تشمل جميع نواحي الحياة، فهي وسيلة لتحقيق هذه الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الإقتصادية في الدول النامية وهي: [4]

زيادة الدخل القومي: إن زيادة الدخل القومي هو أحد أهم أهدافالتنمية الإقتصادية لدى الدول النامية، فالدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول للقيام بالتنمية الإقتصادية هو فقرها وإنخفاض المستوى

---

[1]– بلخضر عيسى ،" سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)،أطروحة دكتوراه ،جامعة بلعباس ،2019/2018 ،ص 158.

[2]– مدحث قريشي ،" التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات "،دار وائل للنشر ،الأردن ،2007 ،ص 122.

[3]–عبد القادر محمد عطية ،"إتجاهات حديثة في التنمية " ،دار الجامعة للنشر والطباعة ، مصر ،2003 ،ص 17.

[4]– منذر محمد راضي ،" النظم الإقتصادية في القرن العشرين ،دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ،مجلد 01 ،طبعة الاولى،2006،ص 181.

المعيشة والحل الأنسب للتخلص من هذه المشكلات هو زيادة الدخل القومي ويقصد به الدخل الحقيقي المتمثل في السلع والخدمات المنتجة من طرف الموارد الإقتصادية خلال فترة معينة.

رفع مستوى المعيشة: تسعالتنميةالإقتصادية لرفع المستوى المعيشي في الدول المتخلفةإقتصاديا لأنه يتعذر تحقيق الضروريات الماديةللحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحةوالثقافة ولا يحدث ذلك دون إرتفاع المستوى المعيشي،فالتنميةالإقتصادية ليست وسيلةلزيادة الدخل القومي فقط إنما هي أيضا تسعى لرفع مستوى المعيشة.

إن زيادة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشة، ويمكن قياسها بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان مرتفع دل على إرتفاع المستوى المعيشي والعكس أيضا كلما كانت الدخل منخفض كان مستوى المعيشي متدنيا[1]، التنمية تعمل على زيادة متوسط الدخل حتى يتم تحسين المستوى المعيشي.

تقليل التفاوت في الدخول في الثروات: هو من الأهدافالإجتماعيةللتنميةالإقتصادية، حيث أغلب الدول النامية تعاني من إنخفاضالدخل القومي وإنخفاض متوسط نصيب الفرد نجد أن هناك فروق كبيرة في توزيع الثروات والدخول حيث إن فئة صغيرة من المجتمع تستحوذ على أكبر حصة من هذه الثروة، حيث يساهم هذا الإختلال في ظهور الفوارق الطبيقيةوإنقسام المجتمع إلى طبقتين هما: الغني والفقير المدقع،إضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إضطراباتشديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الإضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع. [2]

تعديل التركيب النسبي: هناك أهداف أساسية تحاول التنميةالإقتصادية تحقيقها في البلدان النامية كتعديل التركيب النسبي الإقتصادي، حيث إن هذه الدول لا تستطيع الإعتماد على قطاع واحد في النشاط الإقتصادي كمصدر للدخل القومي حيث إن إهتمامها بقطاع معين يساهم في التعرض لخطر التقلبات الإقتصاديةنتيجة التقلبات في الإنتاجوالأسعار في نفس القطاع، وهذا ما يهدد إستقرارالحياةالإقتصادية لذلك يجب السعي لتحقيق التوازن بين مختلف قطاعات.

---

[1]–العباسي محمد ،" **برامج التنمية الإقتصاديةوآثارها على الجنوب الكبير** "،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر3 ،2020/2019 ،ص 09.

[2]–عادل عامر ،"**التنمية الإقتصادية وكيفية تحقيقها** " ، طبعة 2017 ، دنيا الوطن ،2014،ص04.

- **أبعاد التنمية الإقتصادية:**

للتنمية الإقتصادية أبعاد مختلفة نذكر منها:

البعد المادي الإقتصادي: لتحقيق التنميةالاقتصادية يجب التخلص من التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتطورة ويكمن المفهوم المادي بتراكم رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الإجتماعي للعمل ،أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.[1]

البعد الإجتماعي: إن الجانب الإقتصادي يرتبط بعدة جوانب أخرى في الحياة من بينها: الإجتماعي والثقافي والسياسي لتوسيع مفهوم التنمية، يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في تغيرات الهياكل الاجتماعية وإتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل ومحاربة الفقر الذي أصبح يرتبط بالبطالة.

البعد السياسي: ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الإقتصادية وأيضا التبعية الإستعمارية المباشرة، وقد كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الإستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تؤدي إلى السيطرة على إقتصادياتالدول النامية .[2]

البعد الدولي: يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والإتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي، إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع وأدت إلى السعي لبناء تعاون دولي ساهم في ظهور هيئات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[3]

البعد الحضاري: يفسر التنمية الإقتصادية بإعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية فهي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية .

---

[1]–فؤاد مرسي "**التخلف والتنمية** " ،دار الوحدة ،بيروت ،1982 ،ص 89.

[2]–مدحث قريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[3]–د. يحيى النجارود.أمال شلاش ،" **التنمية الإقتصادية –نظريات ،مشاكل ،مبادئوسياسات**"وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد ،1991،ص .ص 291،308.

المطلب الثاني: متطلبات والسياسات ونظريات التنمية الإقتصادية:

تعتبر التنمية فرعا من فروع علم الإقتصاد حيث ساهمت في إرتفاع معدلات النمو الإقتصاديفي الدول النامية لذلك تعتبر من أهم الأساسيات للنمو.

- **متطلبات التنمية الإقتصادية:**

تتطلب التنمية الإقتصادية لنجاحها عدة مستلزمات تساهم في التغيرات الإقتصادية في عدة مجالات من أبرزها ما يلي:

تراكم رأس المال: يتفق جميع الإقتصاديين على أن عملية تجميع رأس المال مهمة في التنمية الإقتصادية، ولنجاحها يجب توفر الموارد المالية التي تسمح بتوفير حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم المساهمة بها لأغراض الإستثمار عوض توجيهها نحو المجالات الإستهلاكية ولكي تتم عملية الإستثمار لابد من الموارد الحقيقية التي تتمثل في المواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الإستثمارات[1]، إن أهمية تراكم رأس المال تتمثل في أنها عنصر مهم يساهم في تعزيز من الطاقة الإنتاجية للسلع في البلد الموجه لتكوين رأس المال لذلك تبذل الدول مجهودا كبيرة لتوسيع هذه الطاقات.

موارد الطبيعية: هناك إختلاف بين الإقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية فالبعض يراها كعنصر أساسي لعملية التنمية والآخرون بأنها ليس لها دور رغم أنها تساهم بشكل فعال في عملية التنمية، فهناك بلدان إستطاعت تحقيق التنمية الإقتصادية ولا تملك موارد طبيعية لكنها عملاق إقتصادي كاليابان على عكس الدول النامية التي تمتلك كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكنها لا زالت لم تحقق تنميتها ،إن الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين: [2]

- تمكن للبلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام وأيضا إستغلال معادن وتوجيهها نحو التصدير يجلب للبلد عملات أجنبية تشغل في إستيراد السلع الضرورية.
- – تمكن البلد من إنتاج مواد خام وتحويلها لسلع نهائية.

[1]–حبيب مطاينوس ،" **التنمية الإقتصادية** " ، جامعة دمشق ، طبعة 1،1996 ،ص 80.

[2]–مدحث قريشي ،"مرجع سبق ذكره ،ص 140.

الموارد البشرية: إن الإنسان هو غاية التنمية والهدف النهائي لها رفع المستوى المعيشي للفرد، في العمالة بمثابة موارد يجب تنميتها والمحافظة عليها وكما أن رأس المال يزداد عن طريق الإستثمار، والموارد البشرية تزداد عن طريق الإستثمار البشري من خلال التغذية والصحة والتعليم[1]، إن الإنسان هو صانع التنمية ومصدر النمو لذلك لابد من توفر الشرطان هما الكفاءة والخبرة ليستطيع التعامل مع وسائل الإنتاج الحديثة فالثروة الحقيقية لأي بلد تكون فيما لديها من طاقات بشرية والتنمية هي عملية تشغيل للقدرات البشرية والخبرات.

التقدم التكنولوجي: هي معرفة الطرق المناسبة للقيام بالإنتاج الذي يحتاج إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات وهي التي تساهم في تقدم البلد إقتصاديا[2]، "بمعنى ضرورة إختيار التكنولوجيا التي تتلائم مع ظروف البلد النامي من حيث المستوى الفني والخبرات التي تمتلكها العمالة في هذه الدول "[3]لأن إختيار التكنولوجيا المعقدة ذات مستوى المتطور سوف يخلق تبعية تكنولوجية للبلد المنتج لتلك التكنولوجيا ،وتكمن أهمية الإهتمام بالتقدم التكنولوجي كإستراتيجية تنموية لأن وجود التطور التكنولوجي يتطلب تحسين طرق الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الإنتاج ثم رفع الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة نمو السكان.[4]

- **سياسات التنمية الإقتصادية:**

هي عبارة عن بيان للأهداف الإقتصادية تشمل عده قطاعات وجوانب للإقتصاد من بين هذه السياسات النقدية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية... الخ.

السياسة النقدية: يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة. [5]

---

[1]–د. سحر عبد الرؤوف سليم ، د. عبير شعبان عبده ،" **قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية** "،طبعة الأولى ،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،2014 ،ص 88.

[2]هوشيار معروف ،" **التكنولوجيا والتحول الإقتصادي** " ، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ،عمان ،الأردن ،2003 ،ص 11.

[3]–Dension .E.F. **the sources of Economic Grouth in the United States and the Alternative beforUS**,Allen& Unvin,1962.

[4]–د. سحر عبد الرؤوف سليم ، د. عبير شعبان ، نفس المرجع السابق ،ص 86–87.

[5]–د–يحيى النجار ود.امال شلال ،مرجع سبق ذكره ،ص 447–449.

ونعني بها تلك الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على عرض النقد وحجم الإئتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي والتحكم بهيكل أسعارالفائدة فهو الذي يضمن نمو النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستخدام الكامل للعمالة مع إستقرار المستوى العام للأسعار. [1]

السياسة المالية: نعني بها كيفية إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والإقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الإستقرارالإقتصادي[2]، وقد بدأت الدول النامية تستعمل وسائل السياسة المالية لتوجيه النشاط الإقتصادي والمحافظة على التوازن الداخلي وضبط الطلب وتوزيع الدخل وحماية الإنتاج المحلي والسيطرة على التضخم، حيث أن مستوى الدخل في البلدان النامية متدني وحجم الإستهلاك مرتفع جدا فإن الميل للإدخار يكون عادة منخفضا جدا وقلة حجم الادخارات التي تتوجه نحو الإستثمارات فإن الضرائب هي الوسيلة الفعالة لتحقيق مدخرات إجبارية لينخفض مستوى الاستهلاك.[3]

السياسة التجارية: هي التدابير التي تتبعها الدولة تسعى من خلالها إلى تنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الإستيراد والتصدير، حيث تحظى هذه السياسة بأهمية بالغة خاصة دول العالم الثالث كونها تعتمد على التجارة الخارجية لتوفير فائض إقتصادي وعوائد من العملات الأجنبية لتحسين متطلبات التنمية الإقتصادية، حيث تعمل هذه الدول على توسيع عوائد الصادرات فتركز على سلع معينة وتعمل على رفع إنتاجها لتصبح منافسة لها في الأسواق العالمية، فتلجأ لتصنيع السلع الأولية لتوسيع صادرتها.

ترتكز السياسة التجارية على عدة وسائل محلية ودولية لتعزيز تجارتها الخارجية نذكر من بين الوسائل المحلية ما يلي:[4]

توسيع الصادرات والسعي لتقليل التكلفة وتحسين نوعية السلع.

زيادة الإدخار المحلي من خلال زيادة.

أما الوسائل الدولية فتضمنت الآتي:

---

[1]–M.Todaro.Economic Development.seventh edition addison –wesley 2000 p,754.

[2]–M.Jhingan.The economic of Development and planning–vrinda publication p(td 32 Revised and englarged edition 1999, p 348–362.

[3] –A.PThirwall.Growth &Developmend sixth edition 1999 , p 374.

[4]–كاظم راضي القريشي ،" **إستراتيجية التصنيع في البلدان النامية** " ورقة مقدمة لمؤتمر الواقع الصناعي في منطقة الخليج العربي ،بغداد ،1979،ص 5.

العمل على إلغاء القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية (نظام التعريفةالجمركية).

العمل على ضمان إستقرار أسعار السلع المدرجة في التجارة الدولية وذلك من خلال الإتفاقيات الدولية.

العمل على إصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

توسيع التجارة بين البلدان النامية نفسها.

- **نظرياتالتنميةالإقتصادية:**

عمليةالتنمية تهدف إلىزيادةالطاقة الإنتاجية والعديد من المجالات الأخرى، وهذا يعتمد على عدة أمور أهمها زيادة الإستثمار ولنجاح هذه العملية يجب إختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الإقتصادية.

-نظرية الدفعةالقوية:

صاحب هذه النظرية resenteinrodam يركز على القيود المفروضة على الدول النامية التي تعاني من ضيق حجم السوق ،ولهذا فإن التقدم خطوة بخطوة له تأثير فعال على توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وحلقة الفقر التي تعيشها بلدان العالم الثالث ليتسنى للإقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلةالنمو الذاتي وهذا ما يعني الحد الأدنى من الإستثمار يطلق عليها" رودام" تسمية الدفعة القوية، أيدمختلفالإقتصاديون فكره الدفعةالقوية لأن الإستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلىزيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الميل الحدي الذي سيساهم في زيادة حجم الإدخار.[1]

-نظرية النمو المتوازن:

بعد طرح فكرة الدفعة القوية قامNurkse بإعادة تقديمها تحت ما يسمى نظرية النمو المتوازن يركز فيها على مشكلة الفقر الناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق[2]،حيث يؤكد صاحب الفكرة على أن التخلص من الفقر لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي يحتاج إلى العديد من الإستثمارات في مختلف الصناعات الإستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد والسعي لخلق التوازن في

[1] -M.l.Jhingan.op.cit, page,175-179.

[2]-د.يحيى النجار وامال شلال ،مرجع سبق ذكره ،ص 204-226.

القطاع الصناعي والزراعي والمحلي والخارجي، وبالتالي توازن في العرض والطلب فالعرض يعمل على تطوير جميع القطاعات وينتج عنه زيادة عرض السلع أما الطلب فيؤدي إلى توفير فرص العمل الواسعة لتحسين الدخل فيزداد الطلب على السلع والخدمات.

-نظرية النمو الغير المتوازن:

إرتبطت هذه النظرية بالإقتصادي" ألبرت هيروشمان" والتي تطرق إليها من قبل الفرنسي " فرنسوا بيرو" تحت ما يسمى نظرية مراكز وأقطاب النمو، والتي تمثلت على أن الدول المتخلفة التي تركز على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي ،فتنمية هذه المناطق تجذب وراءها مناطق أخرى ومع مرور الوقت تتوسع عملية النمو إلى مختلف المناطق[1]، إنطلق" هيروشمان" من إنتقاد الإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها نظرا لإحتياجها رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرة الدول النامية فليس هنالك بلد نامي يمتلك موارد كافية تسمح له بالإستثمار المتزامن في جميع قطاعات. [2]

-نظريةالأقطاب (مراكز النمو):

صاحبها الفرنسي" فرنسوا بيرو" ثم اعتمدها" هيروشمان" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، فنظرية مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة ينتج عنها توزيع مداخيل مرتفعة تكون لها نتائج وآثار إيجابية. فإختيار النشاط المحفز يتأثر بعدة عوامل من بينها توفر الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إنتاجها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

إن آلية وحركة مراكز النمو لها عدة آثار نذكر منها:

الآثار الهيكلية: تؤثر هذه الأقطاب على الهياكل السكانية ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل نمو السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني نتيجة الهجرة إلى المناطق التي تشهد النشاط الإقتصادي.

---

[1]-مدحث قريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص96-97.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان ناصف ،" **التنمية الإقتصادية (المفاهيم والخصائص ،النظريات ،الإستراتجيات ،المشكلات)**،دار الجامعية ،الاسكندرية ،اكتوبر 2008،ص188.

الآثار الاقتصادية: حجم الإستثمار الكبير يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الذي ينتج عنه إرتفاع الطلب وبالتالي زيادة الإستثمار والإنتاج.[1]

-نظرية التغير الهيكلي:

ترتكز هذه النظرية على الآليات التي تنتهجها الدول المختلفة بتحويل هياكلها الإقتصادية التي كانت تعتمد على الزراعة التقليدية للحصول على الإكتفاء الذاتي إلى إقتصاد حديث تتنوع فيه الصناعات والخدمات كنظرية التي طرحها" لويس" فهي توضح حاله التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة حيث يبين كيفية التغير الهيكلي للإقتصاد النامي يلعب فيه الفائض من رأس المال الدور الحاسم في عمليه التنمية.

تمثل هذه الفرضيةالإزدواجية الإقتصادية التي تركز على قطاعان هما :القطاع الريفي يكون عند مستوى الإكتفاء الذاتيومكتظ بالسكان ،مستوى إنتاجية العمل تقترب من الصفر.

القطاع الصناعي: إنتاجية العمل فيه مرتفعة مع إرتفاع أجور العاملين فيه عكس القطاع الآخر، فيؤدي إلى نزوح اليد العاملة نحو المدن بحثا عن الدخل المرتفع مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح لإعادة إستثمارها في نفس القطاع.[2]

-نظرية مراحل النمو (روستو):

هي نظريه قدمها الأمريكيروستو تصف نمط النمو والتنمية لبلدان العالم[3] حيث يكون الإنتقال من التخلف إلىالتنمية على شكل سلسلة من المراحل والخطوات يجب أن تمر بها كل المجتمعات وقد انقسمت مراحل تطور الإقتصادي إلى خمس مراحللكل مرحلة من هذه المراحل مميزاتخاصة تميزها عن غيرها من المراحل ، وقد إعتمد " روستو" في ذلك على الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة.[4]

---

[1]-مدحث قريشي ،مرجع سابق الذكر ،ص 100-101.

[2]-AN Agrawal.economics of development and planning kundarlal ,second edition1993 p (16,10-16,10)

[3]-د.يحيى النجار ،نفس المرجع ،ص 437.

[4]-محمد علي الليتي ، " **التنمية الإقتصادية قسم الإقتصاد** "،كلية التجارة ،جامعة الاسكندرية ،2005،ص 162-169.

مرحلة المجتمع التقليدي: مجتمع بدائي بسيط يعتمد على القطاع الزراعي كمصدر دخل.

مرحلة التهيؤ للإنطلاق: ظهور أنظمة جديدة تهدف إلى تحقيق التقدم الإقتصادي وبروز مجموعة من المؤسسات المالية التي تعمل على توجيه المدخرات نحو الإستثمار.

مرحلة الإنطلاق: تتميز بإرتفاع معدل الإستثمار نتيجة إرتفاع معدل الدخل التمكين من تحقيق الزيادة في الإدخار.

مرحلة النضج: يتم فيها تطبيق التكنولوجيا الحديثة إلى الموارد الإقتصادية وحدوث تغيرات هيكلية إجتماعية.

مرحلة الإستهلاك الوفير: الإستخدام الواسع للمركبات والسلع الإستهلاكية وتحول مشكلات الإنتاج إلى مشكلة الإستهلاك والرفاهية.

-نظريةالتبعيةالدولية:

ظهرت هذه النظرية[1]في السبعينات وقد حظيت بالدعم المتزايد، تمثل هذه النظرية البلدان النامية التي تعيش حاله من الجمود النواحي السياسية والإقتصادية محليا ودوليا وأنها تعاني التبعيةوالهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية، فالتبعية هي الحالة التي يكون فيها إقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الإقتصاد الآخر المهيمن.

تشرح هذه النظرية إستمرارالفجوة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية وذلك بسبب عدة عوامل أهمها:

إعتماد البلدان النامية على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الإقتصادي إلى المركز.

الإعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

تدهور نسب التبادل التجاري.

[1]-R. Peet with E Hard wick Thearies of Development 1999 The Guild ford press p,107-111

المطلب الثالث :تمويل ومقاييس وعقبات التنمية الإقتصادية:

- **مصادر تمويل التنميةالإقتصادية:**

تحصل الدول على حاجياتها من الأموال من مصدرين هما:

مصادر التمويل الداخلية.

مصادر التمويل الخارجية.

مصادر التمويل الداخلية: وهي ما يعرف بمصادر المحلية التي تعبر على قدره توفير رؤوس الأموالاللازمة لمباشرة المشاريعالإستثمارية دون الحاجةإلى التمويل الخارجي ويمكن تقسيمها إلى: [1]

مدخرات القطاع العائلي: ويمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الصافي بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك وتعد مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الإدخار في دول العالم بصفة عامة وتتمثل في:

مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

الإستثمار المباشر في إقتناءالأراضي.

سداد الديون ومقابلةالإلتزامات السابقة.

مدخرات قطاع الأعمال: وهي ما تقوم به المنشآت والشركات وكافة المشاريع الإنتاجية التي تسعى لتحقيق الأرباح والتي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات وتنقسم إلى:

مدخرات قطاع الأعمال الخاص: تعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الإدخار في دول متقدمةويتوقف حجمه على الأرباح.

[1]–محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ،" **التنمية الإقتصادية** " ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001،ص288.

-مدخرات قطاع الأعمال العام: لعب هذا القطاع دورا هاما في معظم الدول النامية لتبنيها النظام الإشتراكي ولعدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على توفير الأموالاللازمة لتنفيذ الإستثمارات لهذه الدول خاصة مشروعات البنيةالتحتية،إلاأن فشل القطاع العام في تحقيق الأهدافالمطلوبةأدىإلى تراجعه خاصة في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي.[1]

-مدخرات القطاع الحكومي: يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية ، مصروفات الحكومية فان كان هناك فانه يتجه إلى تمويل إستثمارات وتسديد أقساط الدين العام (في حاله مديونية) أما إذا زادت نفقات الجارية من الإيرادات أي في حالة وجود عدد فإنه يتم تمويله عن طريق السحب بمدخرات القطاع الأخرى أو الإقتراض من البنك المركزي.[2]

-التمويل التضخمي: هوالأسلوب الذي تتبعه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي للإستثمارات عندما تعجز الإيراداتالعامة على تمويل النفقات العامة، ويتضمن هذا الإعتمادإصدار نقود جديدةأو الإقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجةلزيادةالإصدار النقدي لتمكين الوحدات الإقتصادية من الحصول على موارد إضافية[3] ،ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

انخفاض القيمةالخارجيةللعملةوتأكل قيمتها ،ومنه إنخفاض المدخرات وإرتفاعالإستهلاك.

انخفاض القوه الشرائيةللعملةالمحلية وبالتالي ترتفع الأسعار، وهذا يدفع الأفراد لإكتنازالعملة الأجنبية والسلع بدلا من العملةالمحلية وهذا يقلل من عملية الإستثمار. [4]

مصادر التمويل الخارجية:إن فشل الدول النامية في تلبية حاجات الإستثمار في أنها تلجأ للحصول على تمويل من مصادر خارجية وتتمثل فيما يلي:

---

[1]-اسامة عبد الرحمن ،"**تنمية التخلف وإدارة التنمية (إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالم الجديد)**"،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1997 ،ص55.

[2]-د.سحر عبد الرؤوف ،د.عبير شعبان ،مرجع سابق ذكره ،ص 189.

[3]-العباسي محمد ،" **برامج التنمية الإقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير 2001-2019** "،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2020/2019،ص 37.

[4]-عرفان تقي الحسيني ،" **التمويل الدولي** " ،عمان ،المجد لاوي ،1999،ص 46-47.

التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: من أهم هذه المؤسسات التي تقوم بتمويل خارجي هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي أنشأ لعدة أغراض أهمها: [1]

- تقديم القروض لدول الأعضاء والمؤسسات الإقتصادية.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة بتقديم الضمانات اللازمة.

-تقديم قروض طويلة الأجل للتنمية الإقتصادية في الدول النامية.

بالإضافة لهذه المؤسسات صندوق النقد الدولي الذي يعمل على إزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومن حدوث أزمات مالية. [2]

المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض فهي تساعد على توفير قدر من حاجياتها من الغذاء والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات إلا أنها لم تحسن من الأداء الإقتصادي نظرا لصغر حجم هذه الإعانات فتوجه إلى مشروع معين أوشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة لما لها من أهمية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للدول المانحة.

الإستثمار الأجنبي: يتمثل في إستثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشاريع التنمية في الدول النامية بهدف الإستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها لدفع عجلة التنمية[3]، وينقسم الإستثمار الأجنبي إلى نوعين هما: [4]

الإستثمار الأجنبي الغير مباشر: ويتعلق هذا النوع من الإستثمار بقيام مستثمر بالتعامل مع أنواعمختلفة من الأوراقالمالية سواء كانت أسهمأو سندات.

الإستثمار الأجنبي المباشر: يقصد به المشاريع التي يقوم المستثمر الأجنبيبإنشائها في دوله ما ويمتلكها أو من خلال الشراكة مع مستورد وطني.

---

[1] يونس أحمد البطريق ،" **السياسات الدولية في المالية العامة** " ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،الطبعة الثانية ،ص 50.

[2] – علال أحمد حشيشي ،" **العلاقات الإقتصادية الدولية** " ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000،ص 172-173

[3] –عرفان تقي الحسيني ،مرجع سبق ذكره،ص 13.

[4] –العباسي محمد ،مرجع سبق ذكره ،ص 46-47.

- **مقاييس التنميةالإقتصادية:**

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطور مفهومها خلال عدة حقبات زمنية ،حيث كان بداية الناتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج القومي الفردي ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الإجتماعية ثم أصبح أخيرا مؤشر التنمية البشرية وهكذا تغيرت المقاييس مع مرور الزمن[1]، نذكر من هذه المقاييس ما يلي:

الناتج القومي الإجماليGNP: إعتبر بداية أن التنمية الإقتصادية تعني زيادة مضطرة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إلا أن هذا المقياس يستبعد تغيرات الحاصلة في الأسعار (أن يكون الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة) ويؤخذ على هذا المقياس لأنه لا يأخذ نمو السكان بعين الإعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التصنيع ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان.[2]

الناتج القومي الفردي GNI PER CAPITA: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا في قياس التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم ،إلاأن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه دول النامية للحصول على أرقامصحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، يجب أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي اكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق الزيادة في الناتج القومي للفرد. [3]

الحاجات الأساسية BASIC NEEDS : بعدما تعددت الإنتقادات التي وجهت إلى مقياس الدخل الفردي وتوزيع الدخل، انتقل المفكرون إلى إستخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية يؤكد هذا المقياس على ضرورة توفير الغذاء والماء والسكن والخدمات وجميع ما يحتاجه السكان لضمان رفاهية الحياة. [4]

---

[1]–AP.Thirwall, op ,cit p 376

[2]–عبد الحكيم سعيج ،"الناتج الوطني والنمو الاقتصادي . دراسة قياسية للنمو . حالة الجزائر " ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2008،ص 27.

[3]–محمد عجمية ،ايمان ناصف ،مرجع سابق ذكره ،ص105.

[4]–مدحث قريشي ،مرجع سابق الذكر ،ص 23.

مؤشرات اجتماعية: يقصد بمؤشرات الإجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعيه الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يتضمنها من عدة جوانب كجانب الصحي والتعليم والثقافي فهذه الجوانب هي التي تعكس مستوى المعيشة، يليها الجانبالإقتصادي في الدول النامية تعاني من عده نقائص مثل نقص الخدمات الصحية، عدم توفر مؤسسات تعليمية، نقص الغذاء، تنقسم مؤشرات الإجتماعية إلى مقياسين هما: [1]

مقياس نوعيه الحياة: والذي يقيس مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان.

مقياس التنميةالبشرية: يضم ثلاث معايير أساسية هي معيار العمر المتوقع عند الميلاد، معيار التحصيل العلمي، ومعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

- **عقبات التنميةالإقتصادية:**

تعترض التنمية مجموعة من العقبات الإقتصادية وغير الإقتصادية والتي تختلف من مجتمع لآخر، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام وهي: [2]

-العقبات الإقتصادية: تعاني الدول النامية من عدة عقبات إقتصادية أبرزها:

الفقر: تعاني البلدان النامية من صعوبة الإدخاروالإستثمار بالقدر اللازم للخروج من حاله الفقر فالإستثمار من أهم الوسائل لتنمية الدخل ومن أجل كسر هذه الحلقةالمفرغة،يجب على البلدان الناميةأن تكتشف وسيلة للإدخار وأن تجد الموارد من خارج بلدانها، فرغم أن غالبية سكان هذه الدول هي الفقيرةإلا أنه يوجد طبقه غنية يمكن أن تدخر وتستثمر فتستطيع كسر هذه الحلقة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب. [3]

محدودية السوق: يمثل حجم السوق سبب من العقبات التي تعيق مسار التنمية الإقتصادية فيجب أن يكون كافيا ليستوعب حجم كبير من الإنتاج.

---

[1]-محمد عجمية ،إيمان عطية ناصف ،علي عبد الوهاب ،مرجع سبق ذكره ،ص 109.

[2]-بلخضر عيسى ،مرجع سبق ذكره ،ص 173-174.

[3]-توبين علي ،" النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية حالة الجزائر (1970-2002)،مذكرة ماجستير ،2004.

الإزدواجية الإقتصادية: إن وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما في داخل الإقتصاد القومي يعرقل الحركة الإقتصادية حيث أن الصلة بين القطاعين الذي يمثل الأول قطاع متقدم والآخر تقليدي هي صلة منعدمة.

انخفاض الكفاءة الإنتاجية: يعود سبب الإنخفاض إلى عناصر الإنتاجالمستخدمة في العملية فالدول النامية تعاني من عدة نقائص في الموارد الطبيعيةاللازمة في عدة نشاطات إقتصادية فالمهم ليس الكمية بل الجودة.

-العقبات السياسية: إن عدم توفر الإستقرار السياسي يشكل أكبر عائق تجاه الإجراءاتالإقتصاديةالتنموية حيث تتطلب هذه الأخيرةإستقرارا سياسيا في الدولة لتضمن استثمار الجهود الإقتصادية بشكل كامل التي تسعى لتغيير المجتمع وتحقيق تنمية إقتصادية.

-العقبات الإجتماعية: يؤثر النظام الإجتماعيالغالب في مجتمع ما على النشاط الإقتصادي فهناك بعض مجتمعات تخضع لعادات وتقاليد لا تتناسب مع بوادر التغيير الإقتصادي الحديث والتي لا تسمح بتحقيق التنميةالإقتصادية.

-العقبات التنظيميةوالتكنولوجية: إن شرط الكفاءة والتعليم شرط أساسي لتحقيق التنميةالمطلوبة،على الدول إتباع نظام إداري متكافئ يسمح بدفع عجلةالتنميةالإقتصادية والتخلص من أساليبالإداريةالمعقدة ويجب ضم التكنولوجيا الحديثة والتكيف معها في مختلف المجالات التنموية.

المبحث الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تبنت الجزائر إستراتيجية حكومية مبتكرة لتعزيز جاذبيتها كوجهة استثمارية مفضلة على الصعيد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، فتحت الحكومة الأبواب أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل متزايد بفضل الإجراءات القانونية والتنظيمية المواتية والتي تضمنت توفير ضمانات وحوافز مغرية، استطاعت الجزائر أن تجذب انتباه المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى ذلك قامت بتأسيس هيئات وأجهزة متخصصة مصممة لخدمة ودعم المستثمرين مما سهل عملية الاستثمار وتخفيف العبء الإداري عنهم ،فتلك الجهود المتواصلة تعكس إلتزام الجزائر بتعزيز بيئة الأعمال وتعزيز التنمية الإقتصادية المستدامة وتقديم فرص إستثمارية مجدية للمستثمرين الأجانب في سوق متنامي ومتطور.

المطلب الأول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر:

لقد عالجت الجزائر مسألة الإستثمارالأجنبي المباشر منذ الإستقلال وتبنت مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية لإستقطابالإستثمار الأجنبي المباشرحيث وضعت مجموعة من القوانين المتعاقبة[1]، والتي تضمنت حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب منها قانون رقم 63-77المورخ في 26 جويلية 1963حيث جاء هذا القانون ليمنح لكل شخص أجنبي سواء معنوي أو طبيعي الإستثمار حسب الإتفاقياتالإقتصادية للدول ،حيث أن قبول المستثمر مرهون بمدى سعيه للعمل في إطار أهداف الدولة أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق إقتصاداشتراكي خاصة في القطاعات التي تمثل ركيزة الإقتصاد الوطني[2]، إلا أن هذا القانون لم يطبق على أرض الواقع لسبب الخوف من عدم الإستقرارالإقتصادي وانتهاج نظام إشتراكي وضيق الأسواق وارتفاع التكاليف الإنتاج ، بعد فشل هذا القانونوضعت الدولة مجموعة من القوانين تهدف إلى جعل الاستثمارأولوية من أجل السير في طريق التنميةالاقتصادية من أهم أهدافها تدفق العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا الحديثة، لم تحصل على نتائج المطلوبة إلا سنة1990 حيث تميزت بإصلاحات التي بدأت بإصدار قانون النقد والقرض10/90[3]حيث كان هدفه تفعيل السياسة النقدية فهو ليس قانون بل مجموعة من الأسس التي تسمح للمستثمرين بممارسة الأنشطة الاستثمارية في الجزائر نذكر منها:[4]

- حرية الإستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريعهم.
- التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.

لقد حققت الجزائر قفزة في مجال التعامل مع قضايا الإستثمار الذي تمثلت في الأمر التشريعي الجديد 93-12المؤرخ في1993/10/15يعتبر هذا التشريع الأساس في مجال الإجراءات التي تحكم الإستثمار ونص على ما يلي:

---

[1]-قانون رقم 63-77 الصادر 1963/04/26 المتضمن الاستثمارات جديدة الرسمية رقم 93.

[2]-محمد سارة ،" الاستثمار الأجنبي دراسة حالة اوراسكوم " ،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،2010/2009،ص 14.

[3]-القانون 90-10. المتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية رقم 16 الصادر ب 1990.

[4]-كرامة مروة ،رايس حدة ،"تقسيم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية "،مجلة ابحاث اقتصادية والإدارية ،العدد 02،2012،ص 66.

- الإزالة التامة لفوارق القديمة بين الإستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية العامة والوطنية.
- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح الإمتيازات الجبائية الجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد.
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للإستثمار والعوائد الناجم عنها.

ألغى هذا التشريع كافة القوانين السابقة حيث جاء هذا القانون نتاجا للإصلاحات التي خصت بها سنة 1988التي تزامنت مع إنشاء المؤسسات العمومية الإقتصادية كما سبق صدور القانون التجاري والقانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية [1]،رغم كل التعديلات إلا أن الإستثمارأنخفض سنة 1995 ب344 مشروع أي بمعدل 20.6 %وذلك بسبب الأوضاع السياسية الغير المستقرة[2] ، ثم جاءت مرحلة ما بعد التسعينات التي تميزت بعودة الاستقرار السياسي والأمني وتحسين الوضع الاقتصادي مما تطلب إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم والإجراءات لمواكبة الأوضاع الجديدة التي تمس كل القطاعات من بينها:

الأمر 03/1 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمارصدر من أجل دفع وجذب مسيرة من الاستثمارات إلى الجزائر وذلك بعد فشل المرسوم التشريعي93/12 في تحقيق نتائج إيجابية فالقانون03/01 يعزز الحوافز ويشجع على الاستثمار وتجنب أخطاء المراسيم التشريعية السابقة ، من أهم المبادئ الأساسية هي:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبوق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين.[3]

[1]–المرسوم التشريعي رقم 93–09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل ويتمم الامر رقم 66–154 المؤرخ في 8 يونيو 1966المتضمن قانون الاجراءات المدنية بالجزائر ،الجريدة الرسمية رقم 27.

[2]–عبد الرحيم الشيبي ،محمد شكوري ،" معدل الإستثمار الخاص بالجزائر المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في تنمية تقييم واشراف 25/24/23مارس،بيروت،2009،ص 6.

[3]– المادة 11 من قانون 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية.

المطلب الثاني: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر :

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية التي تتميز بها الجزائر ،فهي تشكل عنصر جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالإضافة إلى عوامل ساهمت في تعزيز تدفق الإستثمارات إلى الجزائر حيث احتلت الجزائر خلال سنتي 2001 و2002 المكتبة الثالثة والرابعة على التوالي إفريقيا من حيثجذب الإستثمار وأول مستقطب في المغرب العربي حسب تقرير الإستثمار العالمي سنة 2004 .[1]

الشكل رقم (1):تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990–2022):

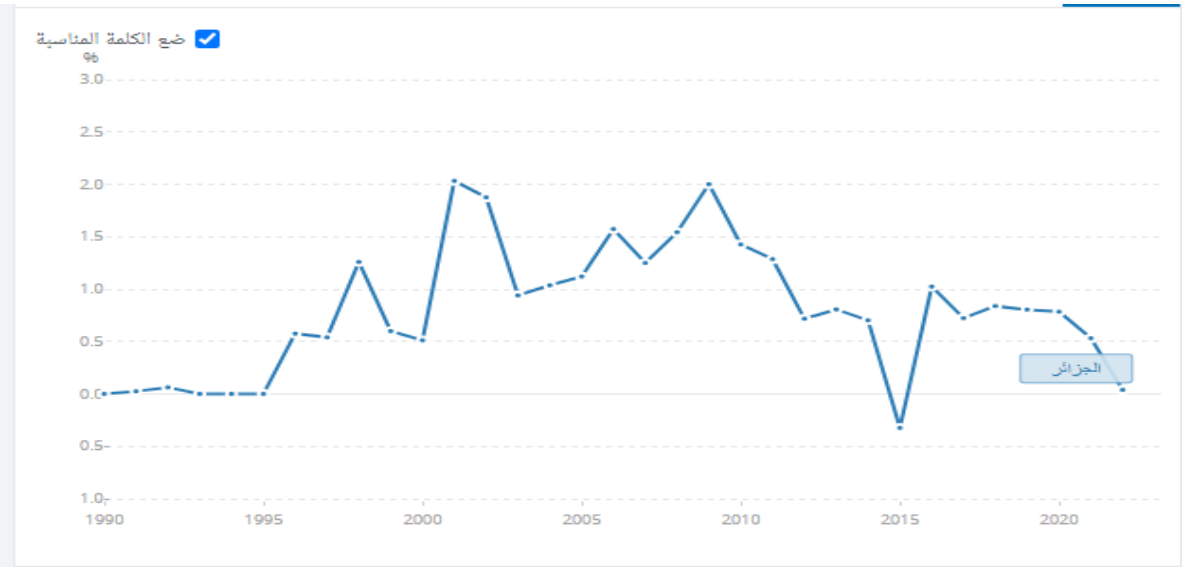

المصدر:تقرير البنك الدولي 2022.

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي خلال فترة التسعينات إرتفاعا تدريجيا لغاية 2000 حيث سجلت 1193.1مليون دولار لتحتل المرتبة الثالثة إفريقيا ،وذلك بعد الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب من خلال إصدار قانون 2001 المتعلق بتطوير للإستثمار.

أما سنة 2002 فقد سجلت حوالي 1065 مليون دولار وهذا راجع إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة "أوراسكوم" بتاريخ 21 جويلية 2001المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية[2]، لتنخفض نسبة التدفقات سنة 2003 لما يعادل 637.9 مليون دولار وذلك لانخفاضقطاع

[1]–ا.محمد نفيسة ،مرجع سبق ذكره ،ص 125.

[2]–بن زموري خيرة ،مرجع سبق ذكره ،ص 28.

الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطابالإستثمارات الأجنبية، إلا أنه بعد سنة 2003شهد تدفق الإستثمار الأجنبي اتجاهات متباينة حيث أرتفعالإستثمار تدريجيا وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط أي تحسين قطاع الطاقة بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية لجعل بيئة الإستثمار أكثر جاذبية المستثمرين الأجانب وتحسين البنية التحتية في البلاد،إستمر هذا الإرتفاع لغاية 2007 لينخفض بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتسجل الجزائر رقما قياسيا سنة 2009 بلغت 2753.8 مليون دولار لتصنف من بين خمس (5) دول إفريقية جالبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

لكن خلال سنة 2010إلى غاية 2013 شهدت الجزائر تذبذبا في تدفقاتها حيث سجلت قيمة منخفضة في ذات الفترة سنة 2012 بما قدر ب 1499مليون دولار وهذا ناتج عن التركيز الكبير على قطاعات محدودة كقطاع الطاقة والتصنيع فقط مع مواجهة الجزائر لتحديات التي أثرت على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر مثل البيروقراطية والفساد ،خلال سنوات الأخيرة إنخفضالإستثمار نتيجة عدم الإستقرار السياسي في الجزائر سنة 2019 مما أدى إلى خلق بيئة غير مواتية للإستثمار الأجنبي مع إنتشار جائحة كورونا.[1]

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر :

- **التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من 1990الى 2022:**

شهدت الجزائر تغيرات كبيرة في التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة 1990 إلى غاية 2022، وحسب بيانات الجدول رقم (2) فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد توزعت على مختلف القطاعات الإقتصادية بنسب متفاوتة وأهم هذه القطاعات التي استقطبتإستثماراتأجنبية هي قطاع الطاقة والتصنيع والخدمات بينما تلقت القطاعات الأخرى نصيبا أقل.

[1]–طلحي فاطمة الزهراء ،" واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط ،جامعة سوق أهراس ،مجلد 05،عدد 01 ،2022،ص 1249.

جدول رقم (2) :التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة 1990-2022:

القطاع	2000-1990	2010-2000	2022-2010
الطاقة	٪60	٪50	٪40
التصنيع	٪25	٪30	٪35
الخدمات	٪10	٪15	٪20
قطاعات أخرى	٪5	٪5	٪5

من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI

حيث احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد حصد الحصة الأكبر من حجم الإستثمار المتدفق إلى الجزائر،حيث بلغت عدد المشاريع في هذا القطاع 459 مشروع، أما قطاع الخدمات فقد شهد نموا ملحوظا في جذب الإستثمارخلال العقدين الأخريين ،وبالنسبة لقطاع الطاقة فهو أهم القطاعات الجاذبة للمستثمرين ويرجع ذلك لإحتياطات النفط والغاز الطبيعي ووجود شركات عالمية كبرى مختصة في هذا المجال.

الجدول رقم (3) :التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر المصرح به في الجزائر فترة (1993-2001):

القطاع	عدد المشاريع		قيمةالإستثمارات (مليون دج)	
	العدد	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪
الصناعة	259	59	105634	37.3
الخدمات	86	19.5	146879	51.8
البناء والاشغال العمومية	41	9.3	10254	3.6
السياحة	16	3.6	8833	3.1
الفلاحة	17	3.9	9835	3.5
التجارة	18	4	1293	0.5
الصحة	3	0.7	550	0.2
المجموع	440	٪100	283278	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

خلال الفترة 1993 - 2001 بلغ الإستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات أكبر حجم إستثمارأجنبي مباشر متدفق إلى الجزائر، حيث قدرت المشاريع المستثمرة في قطاع الصناعة 259 مشروع والتي تعد أكبر الإستثمارات بلغت 59% لما يحظى القطاع بأهمية بالغة، فقد قدرت قيمتها ب 105634 مليون دينار جزائري أما قطاع الخدماتي فكان له 86 مشروع بلغت قيمته146879 مليون دينار جزائري من رصيد الإستثماراتالمتدفقة حيث يحظى هذا القطاعان باهتمام من قبل المستثمرين نظرا لإرتفاع مردوديتهما بالنسبة للشركات الأجنبية

ففي فترة 1990 عرف قطاع الصناعة انتعاشا ملحوظا نظرا لاشتراك الجزائر مع بلدان مختلفة في مجال الصناعة الصيدلانية على غرار باقي القطاعات التي كان لها رصيد منخفض من إجمالي الإستثمارات ، أما قطاع الإتصالات بعدما تمت إعادة هيكلته سنه 2000 من خلال تحديد نظم إصلاحية لكل من البريد والإتصالات مما ساهم في انتعاش هذا القطاع واستقطابالإستثمارات الأجنبية حيث بلغت قيمة الإستثمار فيه260627 مليون دينار جزائري من إجمالي تدفقات القطاعات الإقتصادية.

أما في فترة 2002- 2016 والتي استحوذ أيضا قطاع الصناعة على 60% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية بقيمة قدرت ب1783922 مليون دينار جزائري، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع التي بلغت 137 مشروع، أما القطاعات الأخرى فلم يكن لها نصيب من الإستثمارات رغم مساهمتها في الإقتصاد الوطني نظرا لتخوف المستثمرين من الإستثمار فيها وهذا راجع لعدم وضوح التشريعات والقوانين المسيرة لها.

الجدول رقم (4): التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر فترة (2002-2016):

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دج)	
	العدد	النسبة ٪	القيمة	النسبة ٪
الزراعة	14	1.7	4373	0.2
البناء والأشغال العمومية	137	16.67	77661	3.5
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13572	0.61

النقل	25	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.7	113772	5.13
الخدمات	130	15.82	119139	5.37
الإتصالات	1	0.12	89441	4.03
المجموع	822	100	2216699	100

المصدر: ANDI , www.andi.dz

بعد انقضاء سنة 2016 إلى غاية 2022 يحتكر قطاع المحروقات على الإستثمارات الأجنبية بنسبة80% تمثلت هذه الإستثمارات في أعمال التنقيب عن النفط والغاز من الإنتاج والتسويق وقد عرف هذا القطاع تذبذبا ملحوظا بسبب جائحة كورونا، وخلال هذه الفترة عرف قطاعان الصناعة والخدمات أيضا استقطاب التدفقات الإستثمارية بنسبة10 % فتتوقع الجزائر زيادة في حجم التدفقات خلال السنوات القادمة وهذا بفضل الجهود التي تبدلها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال.

- **التوزيع الجغرافي للإستثمارالأجنبي المباشر 1990-2022:**

تعتبر الدول الأوروبية أهم المستثمرين في الجزائر مع وجود بعضالإستثمارات من الدول العربية ودول آسيا خلال الفترة ما بين 1990 إلى 2022 حيث شكلت الدول الأوروبية حوالي70%من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،تمثلت هذه الدول في فرنسا إيطاليا إسبانيا وألمانيا فقد تركزت هذه الإستثمارات على قطاعات المحروقات والصناعات التحويلية والخدمات، أما بالنسبة للدول العربية فقد شكلت15%من إجمالي الإستثمارات من بينها الإمارات العربية المتحدة، فقد جاءت في المركز الأول بإستثمارات بلغت قيمتها15280 مليون دولار أي ما نسبته22.4% من إجمالي هذه التدفقات الإستثمارية بالإضافة إلى السعودية وقطر فقداهتمت هذه الدول العربية أيضا بقطاع المحروقات والعقارات والسياحة،أما بالنسبة لدول آسيا فقدرت مساهمتها ب15%وبلغت قيمتها 16310 مليون دينار جزائري وأهم هذه الدول الصين اليابان كوريا الجنوبية.

مر التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي في الجزائر بمرحلتين هما:

- المرحلة الأولى:1990 إلى 2010

حيث تم في هذه المرحلة هيمنة الدول الأوروبية على الإستثمار الأجنبي المباشر مع تركيز كبير على فرنسا وإيطاليا شهدت أيضا دخول بعد المستثمرين من الدول العربية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية،كماإرتفعت حصة الدول العربية في الإستثمار بشكل ملحوظ خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط مع دخول الدول الآسيوية جديدة إلى السوق الجزائرية مثل الصين واليابان.

- المرحلة الثانية: 2010إلى 2022

تراجعت حصة الدول العربية في الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب الأزمات المالية العالمية، بينما ظلت الدول الأوروبية هي المصدر الرئيسي للإستثمار في الجزائر، إلا أن اجتاحت العالم جائحة كورونا مما أدى إلى انخفاضالإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وبدأت الجزائر باتخاذ خطوات لجذب المزيد من الإستثمارات من دول أخرى مثل روسيا والصين.

الشكل (2):التوزيع الجغرافي للإستثمارالأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2015-2020:

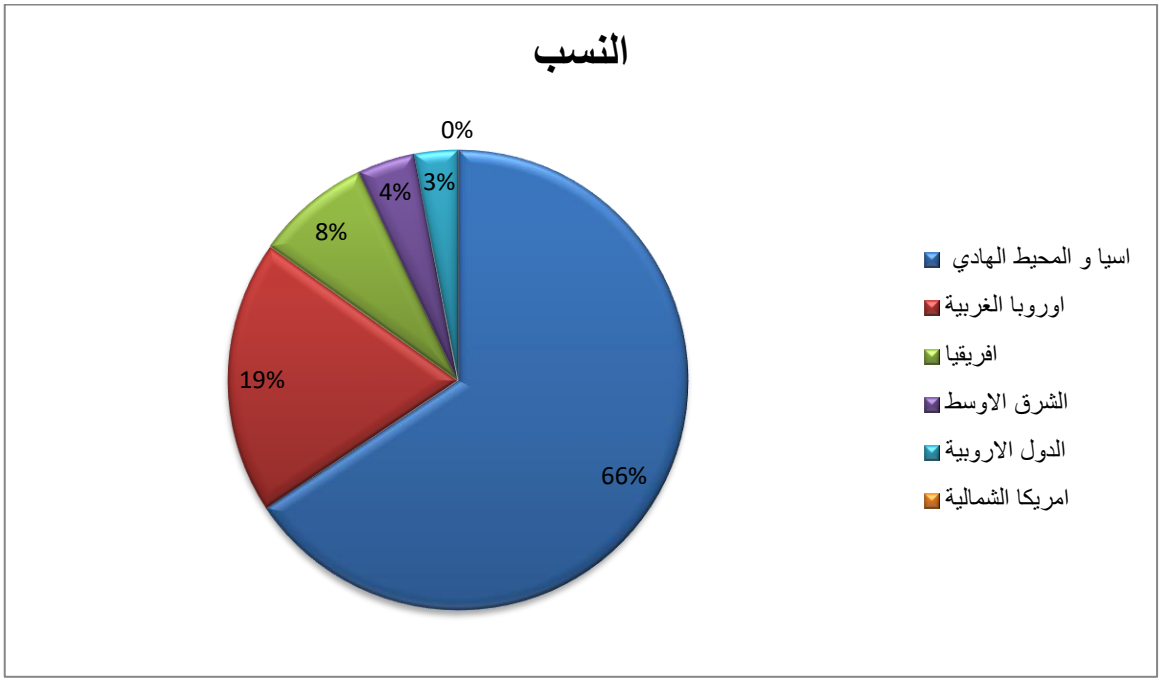

المصدر:صياد عبد الرحمان,مصطفاوي أنور," **إنعكاسمناخ الإستثمار على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**",مذكرةماستر,جامعة المسيلة,2012-2022,ص44

خلاصة الفصل:

للإستثمار الأجنبي المباشرأهمية بالغة في تحسين إقتصاديات الدول ورفع معدلات نموها فهو يسمح بإنتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، فمن مصلحة دول تحسين إستثماراتها لجذب رؤوس أموال أجنبية وتقديم حوافز لمستثمريها وإمتيازات لتحقيق أهداف ودوافع التي تمكنهم من دخول الأسواق البلدان المضيفة فهو يساهم في تمويل إقتصادياتها والسير نحو النمو،فقد اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها لإستقطابه لأن أغلبها لا زالت تعاني من المديونية والعجز عن تمويل إستثماراتها بنفسها فلجأت لإتخاذه كوسيلة لإنعاش التنمية الإقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسية قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في الجزائر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دراسة قياسية لأثر الإستثماراتالأجنبيةالمباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 وهي فترة الإنفتاحالإقتصادي التي سمحت بفتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي من أجل الإستثمار في الجزائر بهدف إستقطابإستثمارات ورؤوس الأموال لدعم التنمية الاقتصادية تم إستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL الذي يسمح بإختبار التكامل المشترك بين مختلف المتغيرات ومعرفة الفترة التي تستغرقها الإختلالات التي تحدث في المدى القصير للتصحيح والعودة إلى التوازن على المدى الطويل. حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: التحليل الإحصائي للمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: النمذجة القياسية بإستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة.

المبحث الثالث: إختبارات صلاحية النموذج.

المبحث الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

تعتمد الدراسة لقياس أثر الإستثماراتالأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر على مجموعة من المتغيرات المؤثرة إلى جانب الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى النمو الإقتصاديو هي:

Gdp:الناتج المحلي الإجمالي

FdI:تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالقيمة الحقيقية

M2:الكتلة النقدية المتداولة

INF:التضخم المقاس بمؤشر إستهلاك السلع الاستهلاكية

CREDIT:القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي للقطاع الخاص

المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية المتبعة:

أ – **الحدود المكانية والزمنية:** هذه الدراسة خاصة ببلد الجزائر في فترة 1990 إلى غاية 2022.

ب – **أسلوب جمع البيانات:** تم تجميع بيانات الدراسة من قاعدة البنك العالمي وهذه البيانات هي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية.

ج – **نموذج الدراسة:** بغرض التعرف على العلاقة القياسية بين متغيرات النموذج تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL الملائم لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية مستقرة من درجات مختلفة وفيها متغير تابع مستقر منالدرجة الأولى مع الأخذ بعين الإعتبار درجة إبطاء كل متغير.

و يمكن التعبير العامعن المتغيرات بالعلاقة التالية :

$$Gdp=F(FDI\ ,M2,INF,CREDIT)$$

كما يمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية :

$$gdp = \beta_0 + \beta_1 FdI + \beta_2 M_2 + \beta_3 INF + \beta_4 CREDIT + \epsilon t$$

حيث:

ϵt: يمثل الخطأ العشوائي

و تمثل كل من :$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة أماβ_0فيمثل معامل الحدالثابث.

د- خطوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الخطوات الأساسية المتمثلة في:

1- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية(إختبارات جذر الوحدة) .

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ للإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

3- إختبارالحدودBOUND TEST

4- اختبارات صلاحية النموذج

المبحث الثاني: نمذجة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة:

يبين الجدول التالي درجة إبطاء المتغيرات حسب SCHWAEZو AKAIKE المستخدمة في إختبارالإستقرارية Augmented Dickey Fuller

- **تحديد فترة الإبطاء المثلى:**

الجدول رقم (1): تحديد فترة الإبطاء المثلى

المتغير	AIC	SC
FDI	6	6
GDP	1	1
INF	0	0
CREDIT	1	1
M2	1	1

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال EVIEWS10.

- **دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية (إختبار جذر الوحدة) :**

يعد إختبار جذر الوحدة من الإختبارات المهمة في أي دراسة قياسية حيث لا يمكن إعتبار العلاقة بين المتغيرات صحيحة إذا لم تكن السلاسل الزمنية تخضع للتوزيع الطبيعي.

يبين الجدول التالي إختبارات(ADF) و(PP)لمختلف متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2): إختبارجذر الوحدة بواسطة إختباري(ADF) و(PP).

المتغير	ADF		PP	
	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
FDI	t-Statistic Prob.* -22.30395 0.0001 -2.692358 -1.960171 -1.607051		Adj. t-Stat Prob.* -2.204774 0.0287 -2.647120 -1.952910 -1.610011	
GDP		t-Statistic Prob. -8.506740 0.0000 0.455375 0.6537 -0.768552 0.4511		t-Statistic Prob. -8.599688 0.0000
INF		t-Statistic Prob.* -7.785017 0.0000		t-Statistic Prob. -7.785017 0.0000
CREDIT	t-Statistic Prob.* -4.700667 0.0037 -4.284580 -3.562882 -3.215267		Adj. t-Stat Prob.* -5.371177 0.0007 -4.284580 -3.562882 -3.215267	
M2		t-Statistic Prob. -5.454503 0.0000		t-Statistic Prob. -5.454503 0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستعمال EVIEWS 10.

تظهر النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أن المتغير (FDI) و(CREDIT) ساكن عند المستوى وهذا لكون إحتماله أقل من 5٪ أما المتغيرات الأخرى (GDP) و (INF) ، (M2) بعد أخد الفرق الأول فنلاحظ أنها إستقرت كليا لكون إحتمالها أقل من مستوى معنوية 5٪ وبما أن المتغيرات مستقرة عند المستوى والفرق الأول والمتغير التابع وهو مستوى النمو الإقتصادي مستقر عند الفرق الأوليمكنإستخدامنموذج ARDL.

- **إختبار الحدود BOUND TEST:**

يهدف تطبيق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة لإجراءإختبار الحدود BOUND TEST المطور من طرف Pearson (1997)

الجدول رقم (3): إختبار الحدودBOUND TEST

إحصائية الإختبار (Test statistic)	القيمة (Value)	عدد المتغيرات المستقلة K
F-statistic	7.248527	4
	القيم الحرجة للحدود	
مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
٪10	2.2	3.09
٪5	2.56	3.49
٪2.5	2.88	3.87
٪1	3.29	4.37

المصدر :من إعداد الطالبتين بإستعمالeviews10

من خلال هذا الإختبار تظهر لنا القيمة المحسوبة تساوي 7.248527 والتي هي أكبر من الحدود عند كل المستويات وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات الأخرى بالإضافة إلى أن معلمة تصحيح الخطأ cointEq (-1) في هذا النموذج معنوية إحصائيا قيمتها

0.987وذات إشارة سالبة وهو ما يعني أن سرعة التكيف بالنسبة لمعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 98.79٪ سنويا لكي يرجع لقيمته التوازنيةو يتم تصحيح الإختلال والعودة إلى التوازن كليا على المدى الطويلبعدإنحراف المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

- **منهجية تصحيح الخطأ:**

يمكن الجدول التالي من التحقيق من معامل تصحيح الخطأ وهو معامل التكامل المشترك (0.98-)مثلما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (4): منهجية تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
DependentVariable: D(LOGGDP)
SelectedModel: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date : 04/17/24 Time :09 :54
Sample: 1990 2021
Includedobservations : 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGFDI)	0.177434	0.035263	5.031668	0.0003
D(LOGCREDIT)	-2.457204	0.755346	-3.253084	0.0069
D(LOGINF)	-0.187544	0.097715	-1.919301	0.0790
D(LOGM2)	2.122337	0.968690	2.190936	0.0489
CointEq (-1) *	-0.987915	0.125859	-7.849362	0.0000

R-squared	0.808523	Meandependent var	-0.052870
Adjusted R-squared	0.763469	S.D. dependent var	0.661008
S.E. of regression	0.321478	Akaike info criterion	0.764939
Sumsquaredresid	1.756914	Schwarz criterion	1.012903
Log likelihood	-3.414326	Hannan-Quinn criter.	0.823352
Durbin-Watson stat	2.288623		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.248527	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمالeviews10

المبحث الثالث: إختبارات صلاحية النموذج

تم إختبار صلاحية نموذج الدراسة بمجموعة من الإختباراتالتشخيصية أهمها:

- **إختباراتالإرتباط التسلسلي لأخطاء النموذج (Autocorrelation des erreurs)**

حيث يبين الجدول التالي أن القيمةالإحتماليةأكبر من مستوى المعنوية 5 ٪ وهو ما يعني عدم وجود مشكلة الإرتباط التسلسلي للأخطاء.

الجدول رقم (5): إختبارالإرتباط التسلسلي لأخطاء النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.644288	Prob. F(2,10)	0.5455
Obs*R-squared	2.511271	Prob. Chi-Square(2)	0.2849

المصدر :من إعداد الطالبتين بإستعمالeviews10

- **إختبار التجانس(Heteroscedasticity)**

يبين إختبار التجانس أن القيمةالإحتماليةأكبر من مستوى المعنوية 5 ٪ وهو ما يعني أن النموذج متجانس.

الجدول رقم (6): إختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.490949	Prob. F(9,12)	0.8543
Obs*R-squared	5.920615	Prob. Chi-Square(9)	0.7478
Scaled explained SS	1.842141	Prob. Chi-Square(9)	0.9937

المصدر :من إعداد الطالبتين بإستعمالeviews10

- **إختبار الطبيعية (Jarque-Bera):**

و إحتمالهأكبر من 5٪أي أن سلسلة البواقي موزعة طبيعيا ومنه النموذج صالح ويمكن الأخذ بعين الإعتبار النتائج المسجلة مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (7): إختبار الطبيعية

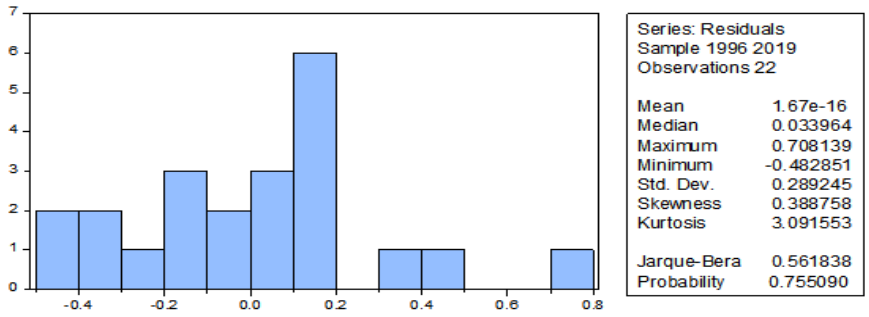

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستعمال eviews10.

- **إختبارالإستقراراالهيكلي (Cusum of squares test) لمعلمات النموذج:**

يتضح من خلال الشكل رقم (1) أن المنحنى البياني المقدر يقع داخل الحدود الحرجة لمستوى المعنوية 5٪ وهو ما يعني أن النموذج مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (1) : **اختبار الهيكلية** Cusum of squares test

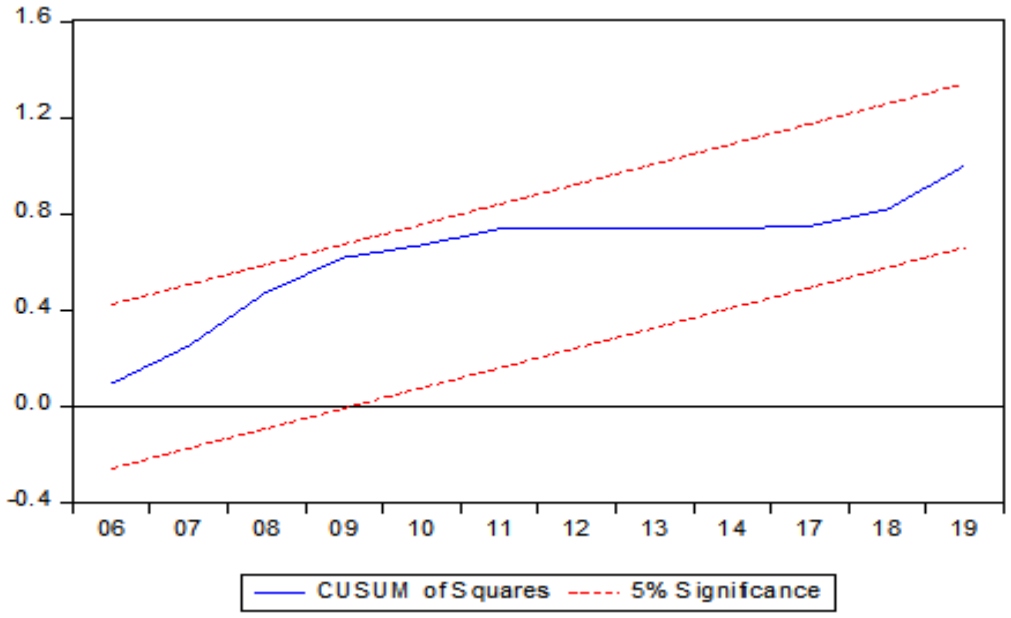

المصدر: من إعداد الطالبتين بإستعمال eviews10

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل بإعتباره كأحد مصادر التمويل الخارجي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل إقتصاد السوق حيث تمت هذه الدراسة بإستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1990 إلى غاية 2022.

من خلال الدراسة القياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر تبين ما يلي:

1- وجود علاقة تكامل مشترك (علاقةتوازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة إعتمادا على إختبار جوهانسون ونظرا لأن إختبار الحدود يبين أن قيمة F-statisticأكبر من القيمة الحرجة(Critical value bounds).

2- يرتبط التدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طرديةمع الناتج المحلي الإجماليو هذا يتوافق مع النظرية الإقتصادية لكن بنسبة ضئيلة نتيجة عدم تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لعدم توفر مناخ إستثماري ملائم (إرتفاع معدلات التضخم، البيروقراطية والعراقيل الإدارية...)

3- ترتبط القروض الممنوحة للقطاع الخاص بعلاقة عكسية مع معدل النمو الإقتصادي خلال فترة الدراسة وهذا لا ينطبق مع النظرية الإقتصادية ويمكن تفسير ذلك بعدم مساهمة هذه القروض في خلق القيمة المضافة ودعم القطاع الإنتاجيوإرتباط النمو الإقتصادي كليا بالعائدات النفطية.

4- يؤثر مستوى التضخم سلبا على النمو الإقتصادي في الجزائر وهذا يتوافق مع النظرية الإقتصاديةلفيشر.

5- توجد علاقة طردية بين إرتفاع الكتلة النقدية المتداولة والنموالإقتصادي في الجزائر نظرا لأنها كانت مؤطرة ببرامج الإنعاش الإقتصادي وموجهة نحو قطاعات تنموية إلا أن إرتفاعالإقتصاد النقدي (الكتلة النقدية المتداولة) دون مقابل حقيقي أدى لإرتفاع معدلات التضخم في الجزائر.

الخاتمة:

تطرقت هذه الدراسة لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1990 -2022) وهي فترة الإنفتاحالإقتصادي التي تم فيها فتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للإستثمار.

تناولت الدراسة الإطار النظري الذي يهدف لإبراز:

- أهمية الاستثمار الأجنبي في دعم الاقتصاد المحلي
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري
- سبل ومزايا تطوير الاستثمار الأجنبي في الجزائر

كما تناول الجانب التطبيقي دراسة قياسية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية خلال الفترة 1990 – 2022 وتبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مما يعني وجود علاقة على المدى الطويل كما يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- عدم مساهمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في تحقيق معدلات نمو إقتصادي خلال فترة الدراسة ويمكن تفسير ذلك بعدم تمكنها من دعم القطاع الإنتاجي وتخليص الإقتصاد من التبعية لقطاع المحروقات الذي يعتبر ممول التنمية في الجزائر.
- يؤثر مستوى التضخم سلبا على النمو الإقتصادي في الجزائر كما يشوه المناخ الإستثماري ويمنع من إستقطابالإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يساهم إرتفاع الكتلة النقدية المتداولة في رفع مستويات التضخم.

التحقق من فرضيات الدراسة:

تمكننا الدراسة من التحقق من الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بسبب عدم توفر مناخ إستثماري ملائم لجذبه.

الفرضية الثانية:لا تساهم الآليات المتبعة في الجزائر في تحفيز وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

التوصيات والإقتراحات:

يمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحسين المناخ الإستثماري في الجزائر من اجل إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها:

- تطوير النظام المصرفي والمالي في الجزائر من أجل تعبئة الإدخارات وتمويل الإستثمارات (تعزيز الوساطة المالية).
- تعزيز استقلالية السلطة النقدية وتفعيل أدوات السياسة النقدية لتأطير القروض وتوجيهها نحو القطاعات الإستثمارية الداعمة للتنمية الإقتصادية.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا من خلال تسهيلات إدارية وتحفيزات ضريبية ومحاربة البيروقراطية والعقبات الإدارية التي تواجهه والتي تكون عن طريق الرقمنة وذلك باستحداث منصة رقمية للمستثمر التي تعطي نظرة للأجانب عن الشفافية والمصداقية وتهدف بذلك إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- تجديد وتحديث القوانين المشجعة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مع ضمان إستقرارها مما يضمن حقوق المستثمر الأجنبي.

إن تدفقات الإستثمار الأجنبي الوارد للجزائر تبقى متواضعة رغم ما تملكه من مقومات كبيرة التي يزخر بها الإقتصاد الجزائري ما يستلزم اتخاذ إجراءات جدية لتحسين مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال وخلق نوعا من التنوع والتوازن الهيكليللإقتصاد إضافة للإستفادة من رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجياوالإندماج في الإقتصاد العالمي دون إهمال ضرورة تطوير القطاع الإستثماري المحلي لمواجهة المنافسة وحماية الإقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا :المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. أسامة عبد الرحمن ،"**تنمية التخلف وإدارة التنمية (ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالم الجديد)**،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1997.
2. حبيب مطاينوس ،" **التنمية الإقتصادية** " ، جامعة دمشق ، طبعة 1996،1.
3. سحر عبد الرؤوف سليم ، د.عبير شعبان عبده ،" **قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية** "،طبعة الأولى ،مكتبة الوفاء القانونية ،الاسكندرية ،2014 .
4. عادل عامر ،"**التنمية الإقتصادية وكيفية تحقيقها** " ، طبعة 2017 ، دنيا الوطن ،2014.
5. عبد الرحيم الشيبي ،محمد شكوري ،" معدل الإستثمار الخاص بالجزائر المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في تنمية تقييم واشراف 25/24/23مارس،بيروت،2009.
6. عبد القادر محمد عطية ،"إتجاهات حديثة في التنمية " ،دار الجامعة للنشر والطباعة ، مصر ،2003.
7. عبد القادر محمد عطية ،"إتجاهات حديثة في التنمية " ،دون طبعه ،الدار الجامعية ،مصر 2003 .

عرفان تقي الحسيني ،" **التمويل الدولي** " ،عمان ،المجد لاوي ،1999.

8. علال احمد حشيشي ،" **العلاقات الإقتصادية الدولية** " ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ،2000.
9. فؤاد مرسي،"**التخلف والتنمية** " ،دار الوحدة ،بيروت ،1982 .
10. محمد عبد العزيز ،"الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي "،دار النفائس للنشر والتوزيع ،الاردن ،2005.
11. محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان ناصف ،" **التنمية الإقتصادية (المفاهيم والخصائص ،النظريات ،الإستراتجيات ،المشكلات)**،دار الجامعية ،الاسكندرية ،أكتوبر 2008.
12. محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي ،" **التنمية الإقتصادية** " ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001..
13. محمد مطر،إدارةالإستثمارات ،الإطار النظري والتطبيقات العملية ، عمان، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع ،2003.

14. مدحث قريشي ،" التنمية الإقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات "،دار وائل للنشر ،الاردن ،2007 .
15. هوشيار معروف ،" **التكنولوجيا والتحول الإقتصادي** " ، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ،عمان ،الأردن ،2003.
16. يونس احمد البطريق ،" **السياسات الدولية في المالية العامة** " ،الاسكندرية ،الدار الجامعية ،الطبعة الثانية .

الأطروحات:

1. اسماء فزاني ،" دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية بالدول النامية –حالة الجزائر –"،مذكرة ماستر،جامعةأم بواقي ،2013/2012.
2. محمد علي الليتي ، " **التنمية الإقتصادية قسم الإقتصاد** "،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية ،2005.
3. محمد سارة ،" الإستثمار الأجنبي دراسة حالة أوراسكوم " ،مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة ،2010/2009.
4. بامحمد نفيسة ،تحليل جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI ،مذكرة ماجستير،جامعة وهران ،2015.
5. بشير هارون،أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990–2018،اطروحة دكتوراه،جامعة باتنة 1،2022.
6. بلخضر عيسى ،" سياسة تمويل الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988–2015)،أطروحة دكتوراه ،جامعة بلعباس ،2019/2018 .
7. بن زموري خيرة ،"دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية –دراسة حالة الجزائر 2002–2007 "،مذكرة ماستر ،جامعة المسيلة ،2018.
8. حاتم فارس طعان ،"الاستثمار اهدافه ودوافعه ،جامعة بغداد ،2006 .
9. توبين علي ،" النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية حالة الجزائر (1970–2002)،مذكرة ماجستير ،2004.
10. سعيدي يحي،" تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"،أطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة ،2006–2007.
11. العباسي محمد ،" **برامج التنمية الإقتصادية واثارها على الجنوب الكبير 2001–2019** "،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،2020/2019.
12. شريط زينة ،محروق بشرى ،" محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "،مذكرة ماستر ،جامعة ميلة ،2020/2019.

13. العباسي محمد ،" **برامج التنمية الإقتصادية واثارها على الجنوب الكبير** "،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 3 ،2020/2019.
14. عبد الحكيم سعيج ،"الناتج الوطني والنمو الإقتصادي . دراسة قياسية للنمو . حالة الجزائر " ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ،2008.

المجلات والمقالات :

1. ا.بوشقيفة حميد ،د.مويسى مروة،" الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "،مجلة مينا للدراسات الإقتصادية ،مجلد 01،عدد 02،2018.
2. بثينة محمد علي المحتسب ،"أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي في الأردن "،مجلة دراسات العلوم المالية الإدارية ،المجلد36،العدد2 ،الجامعة الأردنية ،عمان،الأردن ،2009.
3. بولرباح غريب ،" العوامل المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر " ،مجلة الباحث عدد 10،2012.
4. كرامة مروة ،رايس حدة ،"تقسيم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية "،مجلة أبحاث إقتصادية والإدارية ،العدد 02،2012.
5. نعيمة العربي ،"أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر "،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية ،مجلد 08،عدد01،2022.
6. يحيى النجارود.أمال شلاش ،" **التنمية الإقتصادية –نظريات ،مشاكل ،مبادئ وسياسات** "،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد ،1991.
7. عدنان مناتي صالح ،"دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية "،كلية بغداد،2013..
8. منذر محمد راضي ،" النظم الإقتصادية في القرن العشرين ،دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ،مجلد 01 ،طبعة الاولى ،2006.
9. طلحي فاطمة الزهراء ،" واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمتي كورونا والنفط ،جامعة سوق اهراس ،مجلد 05،عدد 01 ،2022.

المراسم والقوانين:

1. القانون 90-10. المتعلق بالنقد والقرض . الجريدة الرسمية رقم 16 الصادر ب 1990.
2. قانون رقم 63-77 الصادر 1963/04/26 المتضمن الإستثمارات جديدة الرسمية رقم 93.
3. المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 8 يونيو 1966المتضمن قانون الإجراءات المدنية بالجزائر ،الجريدة الرسمية رقم 27.
4. المادة 11 من قانون 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار ،الجريدة الرسمية .

5. كاظم راضي القريشي ،" **إستراتيجية التصنيع في البلدان النامية** " ورقة مقدمة لمؤتمر واقع الصناعي في منطقة الخليج العربي ،بغداد ،1979.

تقارير:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ،2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

Revues et périodiques

1. AN Agrawal.Economics of Development and planning ,kundarlal,second Edition 1993
2. AP.Thirwall,Grouth&Development Sixth Edition,1999,Macmillan,press ltd.
3. Dension .E.F. **the sources of Economic Grouth in the United States and the Alternative beforUS**,Allen& Unvin,1962.
4. R.Peet With E hard Wick Thearies of Development 1999 The Guild ford
5. M.l.Jhingan.The economics of Development and planning –vrinda publication revised and Englarged edition 1999
6. M.Todaro .Economic Devlopment ,sixth Edition Addison–wesley 2000

Document de Travail

1. OCED,Benchmark definition of forgeindirect investment ,fourth Edition ,Paris,2008.
2. UNCTAD,World investment Raport:Transnationalcorporation,Extractive industries and devlopment,NewYork and Geneva,2007.
3. **2–Site internet :**

www.Equiti.com/ae–at/newsroom/articles/forgein–direct–investment–1

الملاحق:

الملحق رقم 01 :إنتقاء فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables : LOGGDP
Exogenous variables: C
Date: 04/16/24 Time: 09:21
Sample: 1990 2021
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-11.44430	NA*	0.277433	1.555537	1.603824	1.558010
1	-9.530552	3.349059	0.247773*	1.441319*	1.537893*	1.446264*
2	-8.597553	1.516122	0.250651	1.449694	1.594555	1.457112
3	-8.384191	0.320043	0.278308	1.548024	1.741171	1.557915
4	-7.142718	1.707026	0.272965	1.517840	1.759274	1.530203
5	-6.898564	0.305193	0.305105	1.612320	1.902041	1.627157
6	-6.852776	0.051511	0.352392	1.731597	2.069605	1.748906
7	-6.698419	0.154357	0.405773	1.837302	2.223597	1.857084
8	-6.659121	0.034386	0.480695	1.957390	2.391971	1.979644
9	-2.598163	3.045718	0.351070	1.574770	2.057638	1.599497

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE : Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGFDI
Exogenous variables: C
Date: 04/16/24 Time: 09:20
Sample: 1990 2021
Included observations: 16

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-8.851114	NA	0.200624	1.231389	1.279676	1.233862
1	-8.023841	1.447728	0.205239	1.252980	1.349554	1.257925
2	-7.852766	0.277997	0.228369	1.356596	1.501456	1.364014
3	-6.812445	1.560481	0.228665	1.351556	1.544703	1.361446
4	-4.834085	2.720244	0.204541	1.229261	1.470695	1.241624
5	-3.818968	1.268897	0.207619	1.227371	1.517092	1.242207
6	0.099486	4.408260*	0.147778*	0.862564*	1.200572*	0.879873*
7	0.231236	0.131750	0.170645	0.971095	1.357390	0.990877
8	1.426170	1.045567	0.174963	0.946729	1.381310	0.968983
9	2.056377	0.472655	0.196207	0.992953	1.475821	1.017680

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables : LOGINF
Exogenous variables: C
Date: 04/16/24 Time: 09:22
Sample: 1990 2021
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.59808	NA*	0.497152*	2.138964*	2.188333*	2.151380*
1	-23.53513	0.114953	0.539566	2.220446	2.319185	2.245279
2	-23.53496	0.000295	0.589197	2.307388	2.455496	2.344637
3	-23.41263	0.202122	0.637247	2.383707	2.581184	2.433372
4	-22.15237	1.972580	0.625158	2.361075	2.607922	2.423157
5	-22.15128	0.001603	0.685507	2.447938	2.744154	2.522435
6	-21.63551	0.717604	0.720421	2.490044	2.835629	2.576958
7	-20.19204	1.882785	0.700395	2.451481	2.846436	2.550811
8	-19.24575	1.152005	0.713441	2.456152	2.900476	2.567898
9	-19.01409	0.261873	0.776530	2.522964	3.016658	2.647127

* Indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables : LOGCREDIT
Exogenous variables: C
Date: 04/16/24 Time: 09:23
Sample: 1990 2021
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.10122	NA	0.217692	1.313149	1.362519	1.325566
1	17.33062	57.39727*	0.015444*	-1.333098*	-1.234359*	-1.308265*
2	17.33489	0.007424	0.016859	-1.246512	-1.098404	-1.209263
3	17.55171	0.358216	0.018084	-1.178409	-0.980932	-1.128744
4	17.62651	0.117086	0.019668	-1.097957	-0.851111	-1.035876
5	17.78023	0.227234	0.021282	-1.024368	-0.728152	-0.949870
6	19.27336	2.077403	0.020543	-1.067249	-0.721664	-0.980335
7	19.40178	0.167507	0.022392	-0.991459	-0.596505	-0.892129
8	20.03211	0.767353	0.023444	-0.959314	-0.514990	-0.847568
9	20.95374	1.041850	0.024032	-0.952500	-0.458806	-0.828337

* Indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE : Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGM2
Exogenous variables: C
Date: 04/16/24 Time: 09:26
Sample: 1990 2021
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	2.299270	NA	0.052298	-0.112980	-0.063611	-0.100564
1	19.79730	31.95292*	0.012463*	-1.547591*	-1.448852*	-1.522758*
2	20.05836	0.454033	0.013304	-1.483336	-1.335228	-1.446087
3	21.18563	1.862446	0.013185	-1.494403	-1.296926	-1.444738
4	21.52187	0.526285	0.014017	-1.436685	-1.189838	-1.374603
5	21.69791	0.260231	0.015138	-1.365036	-1.068820	-1.290538
6	21.77784	0.111206	0.016523	-1.285030	-0.939444	-1.198116
7	21.85870	0.105469	0.018085	-1.205104	-0.810150	-1.105774
8	22.78142	1.123310	0.018459	-1.198384	-0.754060	-1.086638
9	22.83155	0.056672	0.020411	-1.115787	-0.622094	-0.991625

* Indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE : Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 02 :نتائج تقدير نموذج (ARDL 1,1,1,1) المختار بواسطة فترة الإبطاء المثلى

Dependent Variable: LOGGDP
Method: ARDL
Date: 04/17/24 Time: 08:54
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGFDI LOGCREDIT LOGINF LOGM2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 16
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP(-1)	0.012085	0.191545	0.063090	0.9507
LOGFDI	0.177434	0.267280	0.663849	0.5193
LOGFDI(-1)	-0.155633	0.077399	-2.010774	0.0674
LOGCREDIT	-2.457204	1.479828	-1.660467	0.1227
LOGCREDIT(-1)	-1.571659	0.832736	-1.887343	0.0835
LOGINF	-0.187544	0.241899	-0.775302	0.4532
LOGINF(-1)	-0.254731	0.161548	-1.576818	0.1408
LOGM2	2.122337	2.406738	0.881831	0.3952
LOGM2(-1)	5.731512	1.360987	4.211292	0.0012
C	-20.54952	7.322328	-2.806419	0.0159

R-squared	0.740890	Mean dependent var	1.051878
Adjusted R-squared	0.546557	S.D. dependent var	0.568229
S.E. of regression	0.382635	Akaike info criterion	1.219484
Sum squared resid	1.756914	Schwarz criterion	1.715413
Log likelihood	-3.414326	Hannan-Quinn criter.	1.336310
F-statistic	3.812482	Durbin-Watson stat	2.288623
Prob(F-statistic)	0.017132		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 03 :نتائج إختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.248527	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	22	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم (04):منهجية تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGGDP)
Selected Model : ARDL (1, 1, 1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date : 04/17/24 Time : 09 :54
Sample: 1990 2021
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGFDI)	0.177434	0.035263	5.031668	0.0003
D(LOGCREDIT)	-2.457204	0.755346	-3.253084	0.0069
D(LOGINF)	-0.187544	0.097715	-1.919301	0.0790
D(LOGM2)	2.122337	0.968690	2.190936	0.0489
CointEq (-1) *	-0.987915	0.125859	-7.849362	0.0000

R-squared	0.808523	Mean dependent var	-0.052870
Adjusted R-squared	0.763469	S.D. dependent var	0.661008
S.E. of regression	0.321478	Akaike info criterion	0.764939
Sum squared resid	1.756914	Schwarz criterion	1.012903
Log likelihood	-3.414326	Hannan-Quinn criter.	0.823352
Durbin-Watson stat	2.288623		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم (5): دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

Null Hypothesis: LOGFDI has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth: 19 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.204774	0.0287
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.028668
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.024874

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGFDI)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:32
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGFDI(-1)	-0.286052	0.118787	-2.408110	0.0229

R-squared	0.167231	Mean dependent var	0.224790
Adjusted R-squared	0.167231	S.D. dependent var	3.159945
S.E. of regression	2.883645	Akaike info criterion	4.989861
Sum squared resid	232.8314	Schwarz criterion	5.037009
Log likelihood	-71.35299	Hannan-Quinn criter.	5.004627
Durbin-Watson stat	1.878426		

At level
Null Hypothesis: LOGFDI has a unit root
Exogenous : None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-22.30395	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGFDI)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:33
Sample (adjusted): 1996 2014
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGFDI(-1)	-0.894962	0.040126	-22.30395	0.0000
D(LOGFDI(-1))	-0.077076	0.040685	-1.894435	0.0806
D(LOGFDI(-2))	0.076878	0.041049	1.872828	0.0838
D(LOGFDI(-3))	-0.046433	0.030445	-1.525114	0.1512
D(LOGFDI(-4))	-0.044234	0.031306	-1.412931	0.1812
D(LOGFDI(-5))	0.067091	0.031704	2.116150	0.0542

R-squared	0.987610	Mean dependent var	0.662600
Adjusted R-squared	0.982844	S.D. dependent var	2.883238
S.E. of regression	0.377644	Akaike info criterion	1.142362
Sum squared resid	1.853999	Schwarz criterion	1.440606
Log likelihood	-4.852440	Hannan-Quinn criter.	1.192837
Durbin-Watson stat	1.316710		

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.506740	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable : D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 10:11
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDP (-1))	-1.566917	0.184197	-8.506740	0.0000
C	0.152775	0.335492	0.455375	0.6537
@TREND ("1990")	-0.013474	0.017532	-0.768552	0.4511

R-squared	0.783467	Mean dependent var	-0.011231
Adjusted R-squared	0.761814	S.D. dependent var	1.138054
S.E. of regression	0.555420	Akaike info criterion	1.782923
Sum squared resid	6.169823	Schwarz criterion	1.931031
Log likelihood	-17.50361	Hannan-Quinn criter.	1.820171
F-statistic	36.18231	Durbin-Watson stat	1.886916
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LOGGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.686466	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.284067
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.273648

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable : D(LOGGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 10:10
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDP (-1))	-1.542937	0.179418	-8.599688	0.0000

R-squared	0.770702	Mean dependent var	-0.011231
Adjusted R-squared	0.770702	S.D. dependent var	1.138054
S.E. of regression	0.544958	Akaike info criterion	1.666290
Sum squared resid	6.533552	Schwarz criterion	1.715659
Log likelihood	-18.16234	Hannan-Quinn criter.	1.678706
Durbin-Watson stat	1.816971		

Null Hypothesis: D(LOGINF) has a unit root
Exogenous : None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.785017	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable : D(LOGINF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:47
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGINF (-1))	-1.377456	0.176937	-7.785017	0.0000

R-squared	0.676280	Mean dependent var	0.021826
Adjusted R-squared	0.676280	S.D. dependent var	1.390169
S.E. of regression	0.790956	Akaike info criterion	2.401616
Sum squared resid	18.14272	Schwarz criterion	2.448322
Log likelihood	-35.02424	Hannan-Quinn criter.	2.416558
Durbin-Watson stat	2.023113		

at 1st différence

Null Hypothesis: D(LOGINF) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.858412	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.604757
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.572446

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable : D(LOGINF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:39
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGINF (-1))	-1.377456	0.176937	-7.785017	0.0000

R-squared	0.676280	Mean dependent var	0.021826
Adjusted R-squared	0.676280	S.D. dependent var	1.390169
S.E. of regression	0.790956	Akaike info criterion	2.401616
Sum squared resid	18.14272	Schwarz criterion	2.448322
Log likelihood	-35.02424	Hannan-Quinn criter.	2.416558
Durbin-Watson stat	2.023113		

Null Hypothesis: LOGCREDIT has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.371177	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.065929
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.041125

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCREDIT)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:50
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCREDIT (-1)	-0.388931	0.082740	-4.700667	0.0001
C	0.519602	0.191393	2.714839	0.0112
@TREND("1990")	0.027528	0.006140	4.482971	0.0001

R-squared	0.506717	Mean dependent var	-0.024979
Adjusted R-squared	0.471483	S.D. dependent var	0.371630
S.E. of regression	0.270172	Akaike info criterion	0.312252
Sum squared resid	2.043806	Schwarz criterion	0.451025
Log likelihood	-1.839906	Hannan-Quinn criter.	0.357489
F-statistic	14.38129	Durbin-Watson stat	2.400326
Prob(F-statistic)	0.000051		

At level

Null Hypothesis: LOGCREDIT has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.700667	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable : D(LOGCREDIT)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCREDIT (-1)	-0.388931	0.082740	-4.700667	0.0001
C	0.519602	0.191393	2.714839	0.0112
@TREND("1990")	0.027528	0.006140	4.482971	0.0001

R-squared	0.506717	Mean dependent var	-0.024979
Adjusted R-squared	0.471483	S.D. dependent var	0.371630
S.E. of regression	0.270172	Akaike info criterion	0.312252
Sum squared resid	2.043806	Schwarz criterion	0.451025
Log likelihood	-1.839906	Hannan-Quinn criter.	0.357489
F-statistic	14.38129	Durbin-Watson stat	2.400326
Prob(F-statistic)	0.000051		

At1stdifference

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous : None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.511506	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.013140
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010762

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable : D(LOGM2,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:52
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGM2(-1))	-0.953507	0.174811	-5.454503	0.0000

R-squared	0.505764	Mean dependent var	0.005836
Adjusted R-squared	0.505764	S.D. dependent var	0.165839
S.E. of regression	0.116588	Akaike info criterion	-1.427575
Sum squared resid	0.394190	Schwarz criterion	-1.380868
Log likelihood	22.41362	Hannan-Quinn criter.	-1.412633
Durbin-Watson stat	1.889356		

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous : None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.454503	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable : D(LOGM2,2)
Method: Least Squares
Date: 04/16/24 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGM2(-1))	-0.953507	0.174811	-5.454503	0.0000

R-squared	0.505764	Mean dependent var	0.005836
Adjusted R-squared	0.505764	S.D. dependent var	0.165839
S.E. of regression	0.116588	Akaike info criterion	-1.427575
Sum squared resid	0.394190	Schwarz criterion	-1.380868
Log likelihood	22.41362	Hannan-Quinn criter.	-1.412633
Durbin-Watson stat	1.889356		